جمعية العلوم الاقتصادية
دمشق - سورية

محاضرة بعنوان

"الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية"

المحاضر : سمير سعيفان

الثلاثاء 9 شباط 2009

المركز الثقافي في المزة
دمشق

الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية

0- مقدمة:

غاية هذه الدراسة هي تلمس الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية. وستعرض لهذه الآثار على مدى العقود الخمسة الماضية التي حدثت فيها تغيرات جوهرية في السياسة الاقتصادية بغية الوقوف على أهم الدروس والاستنتاجات بما يسساعد في تحديد فهم أوضح لعلاقة الاقتصادي بالاجتماعي وبما يساعد على توجيه السياسة الاقتصادية لتحقيق أفضل نتائج اقتصادية واجتماعية.

1- سورية ما قبل ستينات القرن العشرين:

1.1- بعد الاستقلال:

استقلت سورية عام 1946. وشهد الاقتصاد السوري نمواً سريعا. فقد ازداد الدخل الوطني من نحو (488) مليون دولار عام 1953 إلى نحو (632) مليون عام 1957, أي بمعدل نمو سنوي وسطي (7.4%). (الدولار = 3.76 ل.س). وقدر *"نصيب الفرد"* من الدخل الوطني في سورية عام 1950 نحو (102) دولار. وازداد "نصيب الفرد" من نحو (134) دولار عام 1953 إلى نحو (152) دولار عام 1957، أي بمعدل سنوي وسطي (3.4%). وكانت سورية في طليعة بلدان الشرق الأوسط آنذاك من حيث مستوى المعيشة. وكان قطاع الزراعة هو الأول في تكوين الدخل الوطني بنحو (44%) في معظم سنوات الخمسينيات. والقطاع الثاني هو قطاع التجارة و المالية بنحو (16%) في السنوات (1954– 1957). وكان القطاع الثالث هو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تراوحت بين (15.7%) عام 1954 و (11.6%) عام 1956, ولم يكن ثمة صناعة استخراجية. أما القطاع الرابع فهو قطاع النقل والمواصلات بنسبة (9%) في سنوات الخمسينيات. وقطاع الإنشاءات يساهم بنحو (3.2%) في سنوات الخمسينيات. وساهمت قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة والإنشاءات) في الدخل الوطني نحو (57.5%)، والقطاعات الخدمية بنحو (42.5%) في سنوات الخمسينيات.

1.2- الاستثمار:

نما الاستثمار: وخاصة منذ فترة الحرب العالمية الثانية نتيجة نفقات جيوش الحلفاء، وحقق نقص السلع الاستهلاكية حينذاك فرصة كبيرة للربح. وانتشرت الكثير من القصص والنكات حول أغنياء الحرب. ثم جاء ما عرف بفورة زراعة القطن في سورية في الخمسينات وخاصة في منطقة الجزيرة التي ارتفعت أسعاره أثناء الحرب الكورية وتوسعت زراعته. وتوزعت الاستثمارات على العديد من القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص على الصناعة والزراعة. ازدادت إجمالي الاستثمارات من عام 1950 إلى عام 1953, بمعدل نمو سنوي وسطي (9%). وتقدر بعثة البنك الدولي نسبة الاستثمار من مجمل الإنتاج القومي غير الصافي بنحو (13-14%) كمتوسط سنوي خلال الفترة

نفسها (1950-1953). وكانت الاستثمارات الخاصة هي المسيطرة. فقد بلغت عام 1950 نحو 90%، وتراجعت عام 1953 إلى 82%، مقابل 10% و 18% للاستثمارات الحكومية على التوالي.

1.3- علاقات الإنتاج في الزراعة ما قبل الستينات:

كان ما يقارب 65-75% من السكان يشتغل في الزراعة ويعيش منها. وكانت تسهم بأكثر من ثلثي الصادرات السورية. اتسمت الزراعة بالتفاوت الكبير في توزيع ملكية الأرض مما ينتج فروقا كبيرة في دخل المشتغلين فيها. فقد كانت معظم الأرض الزراعية الخصبة في أيدي ملاكين كبار. وكان إلى جانبها ملكيات متوسطة وصغيرة في أيدي مالكين أصغر. وكانت غالبية العائلات المالكة الكبيرة منحدرة من عائلات الباشوات أو كبار موظفي الدولة العثمانية أو ضباط الانكشارية في زمن السيطرة العثمانية. وكان يعمل لديهم عدد كبير من الفلاحين وفق أشكال من أهمها:

أ- **نظام المرابعة:** وفي هذا النظام يقدم مالك الأرض والسكن والماشية والبذار ويدفع الضريبة ويحصل على ثلاثة أرباع المحصول, ويقدم الفلاح عمله وعمل عائلته ويحصل على ربع المحصول.

ب- **نظام المخامسة:** وفيه يقدم المالك الأرض والسكن ويحصل على خمس المحصول الصافي بعد حسم الضرائب.

ت- **الشراكة الحموية:** وفيها يقدم المالك الأرض والسكن ويقدم الفلاح العمل ثم يتقاسمان المحصول الصافي مناصفة بعد حسم نفقات البذار والماشية والضرائب.

ث- **الشراكة الحلبية:** وفيها يقدم المالك الأرض والسكن والبذار ويقدم الفلاح العمل والماشية ويتقاسمان صافي المحصول مناصفة بعد حسم الضرائب.

ولم تكن الزراعة تدار بعقلية رأسمالية حديثة، وكانت الإنتاجية ضعيفة، ولم تسهم بخلق حركة قوية لتحديث الزراعة السورية ورسملتها. وإلى جانبها كانت قد بدأت زراعات رأسمالية تعتمد أنماط إنتاج رأسمالية وكان أبرزها زراعات أصفر ونجار.

1.4- علاقات الإنتاج في الصناعة ما قبل الستينات:

شهد قطاع الصناعة التحويلية توسعاً ونمواً كبيرين وسريعين، بعد الاستقلال وحتى أواخر خمسينيات القرن الماضي. وازداد دخل الصناعة بين عامي 1953 و 1957, بنسبة نمو سنوي وسطي (25%). وتراوحت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي بين (12-14%) في سنوات الخمسينيات, و بنسبة (16%) عام 1954. و الصناعة آنذاك هي صناعة تحويلية بغياب صناعة استخراجية ذات أهمية ما قبل إنتاج النفط والغاز. وشكلت الصادرات من المواد المصنعة، وخاصة المواد النسيجية، 15% من مجمل صادرات سورية عام 1953. وكان قطاع الغزل والنسيج هو القطاع الأكبر إلى جانب الصناعات الغذائية والإسمنت والزجاج. وازداد عدد الشركات الصناعية من (5) شركات عام 1945 إلى (24) شركة عام 1950 وإلى (46) شركة عام 1956. وأخذت الشركات نظريا شكل شركات مساهمة لكنها كانت فعليا شركات عائلية. ونفذت سياسة صناعية حكومية تعتمد على الحماية والدعم والتشجيع.

فحماية الصناعة الوطنية والدور التدخلي للدولة قد بدأ منذ تلك الفترة الزمنية وليس في عام 1958 مع الوحدة السورية المصرية أو عام 1963 مع البعث، فقد بدأتها الرأسمالية الوطنية الصناعية ذات التوجه التنموي وكان أبرز ممثليها خالد العظم. لنراجع البيان الانتخابي لخالد العظم عام 1954 لنعرف توجهات الرأسمالية الوطنية السورية آنذاك. ففي عام 1952 صدر المرسوم التشريعي رقم (60) القاضي بمنع استيراد عدد كبير من المواد التي لها مثيل مصنّع محليا. وفي عام 1949 زيدت التعريفات الجمركية على مستوردات المواد التي تصنع محلياً كالمنسوجات والزجاج. وفي عام 1953 طبق قانون الاستثمار الأول, القانون (103) الصادر عام 1952, والقاضي بإعفاء المشاريع الصناعية من الضرائب والرسوم في السنوات الأولى من ممارسة النشاط (3-6- سنوات) وإعفاء الآلات والتجهيزات الصناعية من الرسوم الجمركية. كما صدر المرسوم التشريعي (151) لعام 1952 المتضمن تنظيم فروع الشركات الأجنبية في سورية، ووكالاتها وتمثيلها التجاري، والقاضي بأن يكون هؤلاء الوكلاء والممثلون من حملة الجنسية السورية.

1.5- علاقات الإنتاج في التجارة الخارجية ما قبل الستينات:

ازدادت صادرات سورية ولبنان, قبل انفصالهما الجمركي, بين عام 1945 و عام 1949 بمعدل نمو سنوي وسطي (38%). واستمرت الزيادة في الصادرات السورية بعد الانفصال الجمركي عن لبنان عام 1950, و كانت الزيادة متصاعدة باستمرار من عام 1951 وحتى عام 1957 بمعدل نمو سنوي وسطي (16%). وكانت أهم صادرات سورية في معظم سنوات الخمسينيات: المنتجات الزراعية، النباتية (القطن الخام والقمح) والحيوانية (الأغنام الحية والصوف), والمواد النسيجية, والصناعات الغذائية. وكانت تتجه الصادرات السورية في معظم سنوات الخمسينيات إلى: لبنان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا, وفي أواخر الخمسينيات ينضم إلى هذه الدول الاتحاد السوفييتي ولكن في المرتبة الأولى.

وازدادت مستوردات سورية ولبنان, قبل انفصالهما الجمركي بين عام 1945 إلى عام 1949 بمعدل نمو سنوي وسطي (73%). و لكن مستوردات عام 1951 بعد الانفصال الجمركي, كانت أقل من مستوردات عام 1949. ثم عادت الزيادة في قيمة المستوردات السورية, و كانت متصاعدة باستمرار من عام 1951 حتى عام 1956 بمعدل نمو سنوي وسطي (12%). وكانت أهم المستوردات السورية في معظم سنوات الخمسينيات: الآلات والأجهزة ثم المعادن والسيارات ثم الأجهزة الكهربائية. وظل الميزان التجاري خاسراً طيلة الفترة، منذ الاستقلال حتى أواخر الخمسينيات.

وسيطرت على التجارة الخارجية مجموعة من العائلات الغنية، وبعضها كان يعمل في الصناعة إلى جانب التجارة.

2- نمو النزعة الانقلابية للتغيير الاجتماعي:

نمت هذه النزعة تحت تأثيرات وضغوط عاملين: العامل الأول: قيام دولة إسرائيل عام 1948 في فلسطين التي هي جزء من سورية التاريخية، إذ ترك هذا شرخاً في الشخصية السورية. والعامل الثاني: بروز إمكانيات الانعتاق من الاستعمار الغربي بعد تغير الظروف الدولية وبروز دور الاتحاد

السوفيتي، وقيام المعسكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية، وتفكك النظام الاستعماري الكولونيالي التقليدي، وتقدم حركة التحرر الوطني على امتداد العالم الثالث، وانتشار الفكر الاشتراكي وحتى الشيوعي في الدول المتقدمة وخاصةً أوروبا. وتحت تأثير الفكر القومي والماركسي نمت النزعة الانقلابية للتغيير الاجتماعي, انطلاقاً من قناعة مفادها أن اتباع الأسلوب البرلماني البورجوازي قد يستبدل شخصاً بآخر، بينما لا يؤدي إلى تغيير سياسي أو اجتماعي حقيقي، بحكم سيطرة البنى التقليدية على المنظمات والأحزاب وعلى المؤسسات الدينية والدنيوية ومجمل بنية المجتمع التقليدية. وقد جنحت هذه الحركات نحو استخدام الجيش للوصول إلى السلطة كطريق مختصر, لتقوم بتحولات اجتماعية عميقة تحت شعار "الشرعية الثورية". وقد امتدت هذه الموجة لتشمل سورية. وجاءت فرصة هذه القوى في أكثر من بلد, ومنها سورية, عبر تصاعد الغضب الشعبي بسبب هزيمة العرب عام 1948 أمام إسرائيل من جهة وهشاشة وضعف بنية البرجوازية السورية المرتكزة على نمو رأسمالي ضعيف، ومتحالفة مع الإقطاع والعشائر من جهة أخرى. فجرت عدة انقلابات عسكرية سببت مزيداً من الضعف للطبقات الحاكمة.

3- <u>ستينيات القرن العشرين:</u>

3.1- الوحدة ثم البعث:

جاءت الوحدة السورية المصرية 1958-1961 لتوجه أول ضربة للطبقات الرأسمالية والإقطاعية الحاكمة. فقد جردتها سياسياً بحل الأحزاب، وجردتها عسكرياً بإبعاد ضباطها عن الجيش[1] وتسريح الضباط الموالين للطبقات الحاكمة السابقة مع سيطرة للضباط المصريين. وقام عبد الناصر بأولى التحولات الاجتماعية بإجراءات التأميم والإصلاح الزراعي. ولكن القوى المناوئة ما لبثت أن استخدمت آخر قواها المتبقية في الجيش، مستغلة الأخطاء الكثيرة للوحدة، وقامت بانقلاب عسكري وأعلنت انفصال سورية عن مصر. ولم يدم عهد الانفصال طويلاً، إذ سرعان ما جاء حزب البعث إلى السلطة بعد آذار 1963. فقامت سلطة البعث بموجة الإجراءات الاجتماعية العميقة بين عامي 1964 و1965.

3.2- في الحياة الاقتصادية:

قامت سلطة البعث بتأميم معظم الصناعات التحويلية, وكامل الصناعة الاستخراجية, ومعظم التجارة الخارجية, وتدخلت الدولة في التجارة الداخلية. كما تم تأميم المصارف وشركات التأمين وتأميم

---

1) بدأت ظاهرة زيادة وزن الضباط التقدميين في الجيش بالنمو خلال الخمسينيات، فازدادت أعداد الضباط البعثيين بمن فيهم الضباط الاشتراكيين العرب (أكرم الحوراني)، والضباط الشيوعيين وكانوا يحتلون العديد من المواقع القيادية، إلى حد أن رئيس الأركان عفيف البزرة كان على علاقة وثيقة بالشيوعيين. وهؤلاء الضباط القوميون هم من قام بتحقيق الوحدة مع مصر دون استشارة السلطات التشريعية أو التنفيذية.

التعليم بكافة مراحله, بلغ عدد المشتغلين في مجموع الشركات التي شملها التأميم المائة والسبعة عشر ألف عامل، وطبق نظام نقد غير قابل للتحويل الحر وخاضع لرقابة شديدة. وتراجع دور القطاع الخاص حتى غدا في مطلع السبعينيات لا يملك أكثر من 25% من القدرات الصناعية تتوزع في ورش ومشاغل بالدرجة الرئيسية. وتم تطبيق إصلاح زارعي جرى فيه نزع الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين. وبلغت مساحة الأراضي المستولى عليها (1401.3 ألف) هكتار وزّع منها على المنتفعين من قانون الاصلاح الزراعي (466.1) هكتار ومنح الفلاحون حق الانتفاع الدائم بها دون تمليكها قانونياً حتى اليوم، في حين تم تخصيص (254) هكتار لأغراض استخدامات مختلفة واستبعِد أو بِيع (329.8) هكتار وبقي (351.4) هكتار غير موزعة تحولت كأملاك دولة. وقد جاءت هذه الإجراءات لمنفعة الفلاح الصغير والمتوسط.

وبسبب بطء عملية توزيع الأراضي المصادرة من كبار الملاك على الفلاحين، وتحول ما لم يوزع منها إلى أملاك الدولة فإن نحو 180000 عائلة ريفية الزراعة بقيت دون قطعة أرض. وفي حين توسعت شريحة الفلاحين الصغار المستفيدين من الإصلاح الزراعي، إذ بلغت نسبة الحيازات الصغيرة استناداً للتعداد العام للعام 1970 نحو 75% من نسبة الحيازات الإجمالية. وهذا التشتت للملكية قلص كفاءة استخدام المكننة الزراعية وكبح نمو الإنتاجية ورفع وزيادة التكاليف وانخفاض الدخل.

إن الإجراءات التي تمت في الستينيات قد حددت التحالفات الطبقية والاجتماعية، وتبلورت تقريباً على الصيغة التي وضعها أكرم الحوراني، وهو أحد أهم الشخصيات السياسية في سورية منذ منتصف الأربعينات وحتى منتصف ستينات القرن العشرين, وجوهرها (السلطة القائمة على تحالف الجيش وفئات المثقفين "الثوريين" وفلاحي الريف وفقراء المدن بقيادة الجيش).

بعد أن ركزت الدولة في يدها جزءاً كبيراً من الدخل الوطني, قامت بتوسيع التعليم المجاني ليصل أعماق الريف، وتوسعت الخدمات الصحية المجانية للمواطنين, وتوسعت شبكة الطرق وشبكة الكهرباء لتصل لأطراف الريف. واتبعت الدولة سياسة دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية للاستهلاك الشعبي, ودعم القطاع الزراعي بالقروض بشروط ميسرة, وبالسماد والبذار المحسن والمبيدات والآلات الزراعية بأسعار مدعومة, مما ساهم في رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتوسع القطاع الاقتصادي الحكومي وطبقت الدولة سياسة التشغيل الاجتماعي بما يفيض عن حاجة القطاع الحكومي الإداري والاقتصادي, مما ربط مصالح فئات واسعة من المجتمع بالدولة ربطاً مباشراً.

4- سبعينيات القرن العشرين:

على الصعيد الاقتصادي: ومنذ الحركة التصحيحية في تشرين الثاني عام 1970 نما توجه لمنح دور أوسع للقطاع الخاص وأطلق شعار التعددية الاقتصادية. وتم فتح الاقتصاد بصورة أكبر بتخفيف بعض القيود على مستوردات القطاع الخاص، وصدر تشريع يشجع رؤوس أموال السوريين

المغتربة التي هربت إلى الخارج برساميلها إثر موجة التأميم في النصف الأول من الستينيات للعودة للاستثمار في سورية في محاولةٍ لتجاوز حالة الركود الاقتصادي الموروثة عن فترة 1966-1970. وإصدار عفو عام عن جرائم تهريب رأس المال قبل العام 1970. وتم إحداث المناطق الحرة عام 1971 لتشجيع الصناعات التصديرية. وتم رفع "الكوتا" لمستوردات القطاع الخاص، وانضمت سورية إلى منظمة ضمان الاستثمارات العربية، وصدقت على الاتفاقية العربية بتسهيل وحماية الاستثمارات. وسمح في العام 1971 للقطاع الخاص باستيراد سلعٍ معينةٍ شريطة الحصول على تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ خارجيةٍ لمدة 365 يوماً على الأقل من المصدّرين الأجانب تُدفع من حساباتهم الأجنبية، كما أحدثت في نيسان/ أبريل 1971 سوق موازية للقطع إلى جانب السوق الرسمي، لكن مع الإبقاء على نظام مراقبة القطع.

كما صدر عدد من التشريعات الخاصة بإنشاء شركات سياحية وفندقية شراكة بين القطاع الخاص والدولة, يقودها القطاع الخاص, ولا تخضع لقوانين القطاع العام, ومنحت عدة مزايا على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية, وبعض المرونة في التعامل بالعملات الصعبة, وتسهيلات لاستيراد مستلزماتها وغيرها مثل: فندق الميريديان وفندق الشيراتون ومجموعة فنادق الشام. وحصل سعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية عموماً وخاصة السعودية ودول الخليج, وتخفيف التوتر الذي نشأ في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي مع الدول العربية والغربية. وبعد حرب تشرين 1973 برزت آفاق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، واندفع القطاع الخاص نشيطاً، واستعدت سورية في تلك السبعينيات للعودة نحو اقتصاد السوق الرأسمالي.

أتاحت المساعدات التي حصلت عليها سورية من الدول العربية والتي بلغت نحو 1.5 مليار دولار سنوياً، شكلت نحو 65% من إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة ونحو 80% من كل الاستثمارات العامة التي تأتي عملياً من مصادر خارجية. وقد أتاحت هذه الاستثمارات جبهات عمل واسعة للقطاع الخاص ما بين 1973 و 1977 عبر نفقات الحكومة الاستثمارية لإقامة مشروعات كثيرة للبنية التحتية أو بناء مصانع وإقامة شركات أو مشتريات حكومية أخرى، كما شكلت ساحة عمل واسعة أمام القطاع الخاص الذي اندفع بقوة بعد نحو عقد من التأميم والتضييق.

ويذكر الباحث محمد معمار في ورقة أعدها وغير منشورة بأنه "أحدثت مصانع حكومية إلى جانب صناعات خاصة وتضاعف إنتاج العديد من المنتجات الصناعية مثل: الصناعة الغذائية التي نمت بنسبة تتراوح بين 50% إلى 100%، وفي الصناعات النسيجية كان النمو: 17% في النسج القطنية، و200% في نسيج التركال، و110% في الجوارب، وفي الصناعات الكيمائية 500% تقريباً، وفي الدهانات 24%، وفي الصناعات المعدنية 52%، وفي البرادات 125% ، وحصل نمو أيضاً في صناعة أفران النار والبطاريات وكذلك الأمر في القطاعات الأخرى[46]، وازدادت القوى العاملة في الصناعة بنسبة 9% مقابل زيادتها في قطاع الخدمات بنسبة 12% خلال الفترة 1970 ـ 1983، وبدلاً من أن تكون الزيادة لصالح القطاع الإنتاجي فقد كانت لصالح القطاع الخدمي[47]. بينما أُهمل القطاع الزراعي، الذي انخفضت نسبة إسهامه في الإنتاج الداخلي الخام إلى 18.2% مقابل 30.1% في سنة 1963.

ويذكر الباحث شمس الدين الكيلاني في ورقة غير منشورة أعدها لمشروع سورية 2025 أنه "قفزت الاستثمارات الإنمائية العامة من 3.9 مليار ليرة سورية ما بين (1966 ـ 1970) إلى 12.7 مليار ليرة في الخطة الخمسية الثالثة (1971 ـ 1975)، وإلى 50.5 مليار ليرة في الخطة الخمسية الرابعة (1976 ـ 1980)، لتحقيق تنمية صناعة توجهت نحو بدائل المستوردات واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكة السدود والري، فزاد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1985 من 28 مليار ليرة في عام 1970 إلى 82 مليار عام 1980، وارتفع التكوين الرأسمالي الثابت بأسعاره 1985 الثابتة من 3.857 مليار ليرة عام 1970إلى نحو 17 مليار ليرة عام 1980."
وقد ارتفعت الاستثمارات إلى الإجمالي المحلي من نحو 16% تقريباً في الأعوام 1971 و1972 و1973 حتى وصلت إلى نحو 31% عام 1977، وبعد ذلك انخفضت إلى (25%) و(24%) لعامي 1978 و1979 على التوالي. وكانت حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات في أعلى مستوياتها في العامين 1972 و1973 بنسب (45%) و(41%) على التوالي، مقابل (55%) و(59%) للقطاع العام من إجمالي الاستثمارات، أما أخفض مساهمة للقطاع الخاص في الاستثمارات فقد حصلت في الأعوام 1974 و1976 بنسبة (27%) مقابل (73%) للقطاع العام من إجمالي الاستثمارات.
غير أن هذا التوجه نحو اقتصاد السوق قد جرى قطعه لأسباب سياسية. فبعد توجه السادات لإقامة صلح منفرد مع إسرائيل وزيارته المذلة لها وخطابه في الكنيست 1977، بدأت سورية تغير سياستها الاقتصادية وعادت لتحكم قبضة الدولة على الاقتصاد وأوقفت توسيع خطوات التحول نحو اقتصاد السوق دون أن تتراجع عما قامت به من خطوات. وتوجت هذه العودة بمؤتمر الصمود والتصدي في بغداد 1978 ثم بتوقيع اتفاقية الصداقة السورية السوفيتية 1980.

5- ثمانينات القرن العشرين:

بعد اتخاذ سورية لموقفها المعادي لكامب ديفيد تصاعدت نشاطات حركة الأخوان المسلمين في سورية، المدعومة من صدام حسين والملك حسين في الأردن ومن السعودية ومصر السادات وسودان النميري ومن الدول الغربية. ثم جاء موقف سورية المعارض لقيام صدام حسين بالهجوم على إيران، في حين أيدته الدول العربية الخليجة، تراجعت أموال الدعم التي كانت تقدمها البلدان العربية لسورية من 1.5 مليار دولار سنوياً في السبعينات إلى 300 مليون دولار في الثمانينات. وإضافة إلى العوامل السياسة فقد لعب هبوط أسعار النفط دوراً في تقليص مساعدات الدول العربية النفطية لسورية. وبذلك تراجعت إيرادات الخزينة مع استمرار أعباء الدفاع المرتفعة. كما تراجعت موجة الاستثمار الخاص.
واجتمعت تلك الظروف الخارجية مع ظروف داخلية اتسمت بتنامي البيروقراطية الحكومية والفساد وفشل الإدارة الحكومية في إنتاج قطاع عام فعال، الذي كبد الموازنة العامة بخسائر مرهقة، من كل ما تقدم بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر منذ مطلع الثمانينات ثم تصاعدت لتنفجر عام 1986.
بنتيجة الأزمة، وكما تشير أوراق مشروع 2025، تزايد عجز موازنة الدولة الذي كان قد بدأ منذ الخطة الخمسية الرابعة (1976-1980) إلى أن بلغ نحو (41 مليار) ل.س أو ما يعادل 49% من مجمل

الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري. فلجأت الحكومة للتمويل بالعجز بالاستدانة من المصرف المركزي او من المصارف العامة (سحب على المكشوف) فزادت مديونية الدولة للمصرف المركزي تبعاً لذلك في فترة 1980-1985 من (18 مليار) ليرة سورية في العام 1980 إلى (74 مليار) ليرة في نهاية العام 1985 بعد أن كانت أقل من (6 مليارات) ليرة سورية في العام 1976،أي بزيادة قدرها أربع مرات خلال خمسة أعوام. مما أدى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في الكتلة النقدية وفي السيولة الداخلية. فقد زادت الكتلة النقدية بين 1975 - 1985 بمعدل 27% بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 14.5% في الفترة ذاتها. و تشير الإحصاءات إلى أن الكتلة النقدية قد ازدادات من (2340.8 مليون) ل.س في العام 1970 إلى (21854 مليون) ل.س في العام 1980، أي أنها تضاعفت خلال الفترة بمجملها بنسبة 900% بينما تطور الناتج المحلي الإجمالي الصافي بنسبة 750% فقط.

لقد ارتفع <u>التضخم</u> خلال مرحلة النمو السريع الثاني (1970-1980) ولا سيما خلال فترة (1970-1978) بنسبةٍ قدرها 244%، وبذلك تكون القوة الشرائية الداخلية للنقد قد انخفضت في العام 1978 إلى أقل من41% عما كانت عليه في العام 1970، وهو ما انعكس سلبًا على المستوى المعاشي وعلى معدل الادخار.

وتقلصت موجودات المصرف التجاري السوري من العملات الصعبة في العام 1987 إلى حوالي (71 ألف) دولار فقط. ووصل هبوط نسبة القطع النادر والذهب الموجود في التغطية منذ العام 1980 مع بدء مؤشرات الأزمة إلى مادون الحد الأدنى المسموح به بموجب /الفقرة22/ من (المادة21) من نظام النقد الأساسي وهو 10%، حيث هبط من نسبة (7%) في العام 1980 إلى معدلات خطيرة بلغت (2%) في أواخر العام 1985، وتضاعف الدين الخارجي المدني تقريباً من (3.978 مليار) دولار أمريكي في العام 1981 إلى (6.770 مليار) دولار في العام 1986، وبلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 1986 (17.7%). كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي من (298 مليون) دولار في العام 1980 إلى (360 مليون) دولار في (العام 1985).

وكان نتيجة كل ذلك أن تدهورت قيمة العملة السورية بأكثر من عشرة أمثال من 3.9 ل.س للدولار الواحد في السبعينيات إلى قرابة من 45 ل.س في نهايات الثمانينيات وارتفعت في التسعينيات حتى 50 ل.س. فارتفعت الأسعار بينما لم ترتفع الأجور سوى بنسب أدنى بكثير من ارتفاع الأسعار. وزادت معدلات البطالة. فأدى هذا إلى تدهور واسع للفئات الوسطى في سورية لتنضم إلى الفئات الفقيرة. وقد ترافق ذلك بفرص ذهبية للإثراء الطفيلي وغير المشروع.

ضمن هذه الشروط أصبحت سورية بحاجة أكبرٍ لدور القطاع الخاص ليساهم في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية. وكانت سورية قد حافظت دائماً على قطاع خاص صغير ومتوسط. وكان يسيطر على عدد من القطاعات مثل الزراعة والصناعة الحرفية والنقل والتجارة الداخلية وجزء كبير من التجارة الخارجية وغيرها، لذلك لم يكن من الصعب أن يستعيد حيويته.

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين اتخذت الدولة بعض الإجراءات التي أفسحت في المجال أكثر أمام شركات القطاع الخاص للمساهمة في التجارة الخارجية، وتخلت الحكومة عن بعض

احتكاراتها للقطاع الخاص. وقامت بإصدار قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لعام 1985 الذي يشجع الاستثمار السياحي ثم صدر القانون 10 لعام 1986 القاضي بتشجيع الاستثمار الزراعي المشترك بين الدولة التي تقدم الأرض وبين القطاع الخاص الذي يقدم رأس المال.

6- تسعينيات القرن العشرين:

مع نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين حدثت تغيرات واسعة دولياً وإقليمياً. فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وسيطرت الأحادية القطبية الأمريكية سياسياً وسيطر نموذج اقتصاد السوق بنموذجه الليبرالي اقتصادياً. وسعت سورية للتكيف مع هذا التحول تجنباً للمخاطر وبدافع مصالح الفئات الصاعدة. وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى قام صدام حسين بغزو الكويت مسجلاً بداية تاريخ مأساوي للمنطقة بعد حربه على إيران، وكانت دول الغرب وإسرائيل بانتظار هذا الخطأ لتحشد تحالفاً دولياً لإخراجه من الكويت. فانضمت سورية إلى هذا التحالف. وحصلت سورية على مساعدات مالية عربية وفتحت أسواق عمل الخليج أمام العمالة السورية. وضمن هذه الأجواء صدر القانون رقم 10 لعام 1991، وقد أدت الأجواء السياسية مع قانون الاستثمار إلى موجة من الاستثمارات في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين في الصناعة والنقل على نحو خاص. وكانت هذه الانطلاقة الأكبر للقطاع الخاص حتى تاريخه.

وبسبب تزايد موارد الخزينة بعد تزايد إنتاج النفط و حصول سورية على بعض المساعدات العربية بعد حرب الخليج الثانية و فتح أسواق الخليج أمام العمالة السورية فقد عاد إنفاق الدولة للتحسن وعادت عجلات شركات القطاع العام التي توقفت في الثمانينات، عادت للدوران لتنتج سلع وخدمات. كما تحسنت الزراعة بسبب المفعول الإيجابي لتعزيز دعمها سواء مستلزمات الإنتاج وبالأخص أسعار شراء المنتجات الزراعية منذ العام 1989. وأدى فتح الباب أوسع أمام القطاع الخاص بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1990 وخلق فرص عمل أكبر. وأيضاً تخفيض الضرائب على الأرباح المرتفعة من 92% إلى 62% تقريباً. كما شجع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام وبدء مفاوضات السلام المستثمرين السوريين والعرب. كل هذا أدى لأن يشهد الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة بلغت خلال السنوات 1990 – 1996 نحو 7.33% وسطياً مقارنة مع معدل النمو السكاني البالغ خلالها 3.2%.

وبدأت تبرز مجموعات أعمال أكبر وأكثر وأسماء جديدة. ترافق ذلك مع استمرار الضغط على الأجور واستمرار تدهور الفئات الوسطى وتوسع دائرة الفقر. ولكن بعد إصدار القانون 10 لعام 1991 لم تتخذ الدولة أية خطوات إصلاحية أخرى تكميلية لمناخ الاستثمار، فتراجعت وتيرة الاستثمارات. فالدولة لم تضع برنامج إصلاح ولم تقدم على إجراءات تكميلية خوفاً مما حدث في أوروبا الشرقية وفي الجزائر. ومن جهة ثانية أدى انفراج الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، وتزايد إنتاج النفط في سورية، وعودة المساعدات من الدول النفطية،

والنتائج الإيجابية لسياسة تشجيع الزراعة، إلى شعور الدولة أنها بحاجة أقل للإصلاح الاقتصادي وإلى إبقاء دور القطاع الخاص في الحدود التي اعتبرتها كافية. إضافة إلى ذلك فإن عدم تحقيق سلام مع إسرائيل زاد من ميل الدولة لإبقاء قبضتها قوية على الاقتصاد والعباد.

وفي نصفه الثاني برزت أوضاع معاكسة. فقد تركت الدولة قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 يتيماً فلم تضع برنامجاً للإصلاح لخلق مناخ شامل مشجع للاستثمار. و انتكست عملية السلام بسبب التطرف الإسرائيلي إلى حد قتل رئيس وزرائهم رابين و استمرار تجميد الأجور مضيقاً السوق الداخلية، و تراجعت الاستثمارات فضعف خلق فرص عمل جديدة وتزايد معدلات البطالة وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال. كما تراجع التضخم إلى حد أنه أصبح سلبياً وتراجعت الأسعار في السوق. وقد سعت سوريا للاستفادة من وضع العراق وتطوير علاقات اقتصادية معه بدءاً من عام 1998، بعد سنوات طويلة من العداء، فساهم هذا في تخفيف نسبي للأزمة الاقتصادية، لكن تلك الاستفادة توقفت مع الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار 2003.

وقد تراجع معدل النمو خلال النصف الثاني من تسعينات القون العشرين وخاصة منذ 1997 واستمر الركود حتى عام 2003 وقد بلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات نحو 2.15% أي دون معدل نمو السكان البالغ 2.6% خلال هذه الفترة وقد وصل إلى السالب في عام 1999، في حين كان وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال كامل الفترة (1990-2003) البالغ 4.23%. أما بين 1998 ـ 2003 فقد وصل معدل نمو الدخل القومي إلى معادلة صفرية. بين لكل هذه الأسباب يسمي البعض عقد التسعينيات من القرن العشرين في سوريا ب "العقد الضائع".

7- <u>العقد الأول من القرن الحادي العشرين:</u>

في العاشر من حزيران عام 2000 توفي الرئيس حافظ الأسد وتولى الرئيس بشار الأسد سدة الرئاسة في 17 تموز 2000. وشكل هذا الانتقال للسلطة تسريعاً لعملية التحول في السياسة الاقتصادية للدولة. ورغم عدم وضع برنامج شامل مكتوب وموثق ومعتمد ومعمم للإصلاح الاقتصادي فإن الوجهة كانت اقتصاد السوق. ولم تفصح الدولة عن توجهها هذا خلال سنوات 2000 – 2005. وكانت أول إشارة رسمية لذلك تصريح د. محمد الحسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عام 2004 "باستخدام آليات السوق". وفي 2005 تم تبني "اقتصاد السوق الاجتماعي" في مؤتمر حزب البعث دون أن يتم تقديم أي توضيح أو تحديد للمقصود بهذا المفهوم. بينما تبنت الخطة الخمسية العاشرة مفهوماً صريحاً وواضحاً لاقتصاد السوق بنسخته الليبرالية.

وعلى الرغم من الحوار والجدال والصراع المكشوف والمخفي حول توجهات الإصلاح، فإننا لن نركز عليها في دراساتنا هذه، بل سنركز على الإجراءات نفسها المتخذة في أرض الواقع لتلمس آثارها ونتائجها الاجتماعية.

<u>**خطوات الإصلاح الاقتصادي (التحول) المتخذة في أرض الواقع خلال العقد الأول من القرن ال 21:**</u>

مع استمرار قانون **الاستثمار** رقم 10 لهام 1991 استمر فتح جميع القطاعات أمام الاستثمار الخاص ومنح الاستثمار غير السوري نفس معاملة الاستثمارات السورية. وصدر المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 ليحل محل القانون 10 لعام 1991، كما صدر المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية. وبالمقابل تم تجميد القطاع العام منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، وإن كان لم تتم خصخصته وتم تخفيض نسبة الاستثمارات في موازنة الدولة.

في التجارة: تراجع الدور التدخلي للدولة في التجارة الخارجية. وتخلت الدولة عن احتكارها لاستيراد العديد من السلع وتركها حرة للقطاع الخاص أو تفويض القطاع الخاص، وتراجع دور الدولة في التجارة الداخلية الذي لم يكن واسعاً وبقي القطاع الخاص يلعب فيه الدور الأكبر.

وفي قطاع **النقد والمال**، تم إصدار القانون 28 لعام 2001 الذي فتح **صناعة المصارف** أمام القطاع الخاص بمشاركة غير سورية. وصدر القانون رقم 23 لعام 2002 الخاص بتشكيل **مجلس النقد والتسليف**. ومنح المصرف المركزي دوراً أكبر في تحديد السياسة النقدية, وتم **توحيد أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية**، وقدمت **تسهيلات دفع في الحساب الجاري** لتغطية التجارة الخارجية، وألغي التعامل بما يسمى قطع التصدير، وصدر المرسوم 15 لعام 2007 الخاص بالترخيص **لمؤسسات مصرفية اجتماعية للتمويل الصغير**، وتم فتح قطاع التأمين، فصدر قانون **هيئة الإشراف على التأمين** رقم 48 لعام 2004 و قانون تأسيس **شركات التأمين الخاصة** بالمرسوم رقم 43 لعام 2005, وتم تأسيس سوق للمال، فصدر قانون هيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية رقم 22 لعام 2005 (هيئة سوق الأوراق المالية), كما صدر قانون سوق الأوراق المالية رقم 55 لعام 2006, وافتتحت سوق دمشق ابوابها في مقرها في حي مساكن برزة بدمشق في شهر آذار 2009. ثم صدر قرار مجلس الوزراء المتضمن نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية رقم 3942 تاريخ 2006/8/28. وصدر المرسوم 60 لعام 2007 القاضي بتنظيم إصدار أذونات وسندات الخزينة ولكنه لم يوضع قيد التطبيق بعد.

وصدر **قانون التجارة** الجديد رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات الجديد رقم 3 لعام 2008 للعديد من أنواع الشركات التجارية بما فيها شركات التمويل التأجيري. وصدر المرسوم 61 لعام 2007 الذي ينظم تقييم الشركات الفردية لتحويلها إلى شركات أموال، وصدر **قانون تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات** وتدقيقها رقم 33 تاريخ 2009/12/1 .

وتراجع دعم الخزينة للسلع والخدمات فتراجعت السلع التي كانت توزع بالبطاقة التموينية وانتهت إلى مادتي الأرز والخبز مدعومتين. وتراجع دعم أسعار الكهرباء وأشهر تقليص للدعم كان تقليص دعم أسعار المازوت والذي أثار وما زال يثير غضباً شعبياً واسعاً مما أدى لخلق أذى كبيراً بسمعة الدولة وهيبتها.

و صدر المرسوم 15 لعام 2001 الذي **أعفى الصادرات من الضرائب والرسوم**، وتم تخفيض الضرائب لمرتين خلال ثلاث سنوات فقد صدر القانون 24 لعام 2003 ثم القانون 60 لعام 2004 ثم

القانون 51 لعام 2006 وبالتالي أصبحت مستويات الضرائب في سوريا تعادل أو تقل عن مستويات الدول المجاورة وتقل كثيراً عن مستويات معدلات الضريبة في أوروبا وأمريكا واليابان.

معدلات ضريبة الدخل في بعض البلدان

فرنسا	هولندا	المانيا	الدنمارك	بريطانيا	ايطاليا	وسطي الاتحاد الأوروبي
%46	%40	%31	%35	%41	%39	%38

كما صدر القانون 61 لعام 2004 المتضمن قانون **ضريبة المبيعات** على عدد كبير نسبياً من السلع. ورغم صدور القانون 25 لعام 2003 القاضي بمكافحة التهرب الضريبي فإن هذا القانون غير مفعل. وبعد إلغاء العشرات من الضرائب النوعية التي تعود لعدة عقود سابقة تم تطبيق ضريبة المبيعات، ويتم التحضير لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي هي ضريبة مبيعات موسعة. ومن المعروف أن كل من ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة هي ضرائب ذات طابع محابي للفئات الغينة. وصدر القانون رقم 41 لعام 2007 الذي أحدث هيئة عامة للضرائب والرسوم تهتم برسم السياسات الضريبية ومتابعة تنفيذها. ولكن الجمارك ما زالت على حالها من سوء الأداء والتهرب الضريبي الواسع والفساد وقد تم إفشال كافة محاولات إصلاحها لأن المصالح أقوى من إرادة الإصلاح.

وصدرت **عدة زيادات على الأجور والرواتب** لم تعادل ارتفاعات الأسعار مما أدى لتدهور المستوى المعيشي لفئات أوسع من السكان.

زيادات الرواتب خلال السنوات العشر الأخيرة

التاريخ	الزيادة
أساس 100% قبل زيادة سنة 2000	
2000/9/1	زيادة 25% = 125% من سنة الأساس
2002/6/1	زيادة 20% = 150% من سنة الأساس
2004/6/1	زيادة 20% = 180% من سنة الأساس
2006 /3/1	زيادة 5% + 800 ل.س مقطوعة = 200% تقريباً 2008/5/1 زيادة 25% = 250% من سنة الأساس
أي زادت الرواتب أكثر من 100% عما كانت عليه عام 2000.	
يتوقع صدور زيادة 25% هذا العام 2010	

غير أنه لم يتم إصلاح الأجور والرواتب والتعويضات وبقيت على حالها ظالمة لأصحاب الاختصاصات والكفاءات وطاردة لهم.

وبعد نحو أربعة عقود من صدور تشريعات تقدم حماية شديدة **لمستأجر العقار أو لمستأجر الأرض** أو الذي يعمل في الأرض بالمزارعة، فقد تم إصدار قانون أول حول استئجار البيوت السكنية رقم 6

لعام 2001 والثاني حول العلاقات الزراعية رقم 56 لعام 2004, وجعل القانونان "العقد شريعة المتعاقدين"، ثم صدر القانون 10 لعام 2006 الذي جعل العلاقة الإيجارية للمأجور التجاري يتم وفق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، ويتم التحضير لإصدار قانون للعمل يقوم على نفس المبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، ويلغي الحماية الشديدة للمشتغل. ولكن لم تتخذ إجراءات لتنظيم سوق العمل.

وتتم **مناقشة تخفيض الاشتراك بالضمان الاجتماعي** إلى 15% بدلاً من 21+3% لتقليص التكلفة على قطاع الأعمال. مما يؤدي لتقليص المعاشات التقاعدية.

ولم يتوسع الإنفاق على التعليم والصحة بنفس نسب تزايد السكان وإقبالهم على العلم وحاجتهم للطبابة فدخل القطاع الخاص على الخط وتم **فتح التعليم بكافة مراحله أمام القطاع الخاص**. فصدر المرسوم رقم 36 لعام 2001 الذي سمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار في التعليم العالي ما بعد الثانوي.

وتم فتح الإعلام أمام القطاع الخاص وصدر المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2001 الذي سمح بالمجلات والصحف الخاصة الأسبوعية والشهرية. كما سمح بإذاعات تجارية لا تتعاطى السياسة، وقد بدأت محطتان تلفزيونيتان البث من دمشق قبل نهاية 2007. ويتوقع أن تتسع وسائل الإعلام الخاصة، ولكن يتوقع أن تبقى معايير للرقابة الذاتية والضبط مطبقة عليها.

كما تم فتح قطاع الإعلان والمعارض: و تم الترخيص للعديد من الشركات التي تمارس نشاطاً إعلانياً على مدى السنوات السابقة مثل صحف الإعلانات وشركات لوحات الإعلان الطرقية, ونشرات الدليل الخاصة و نمت صناعة المعارض الخاصة.

من جهة تم صدور قانون يشجع قيام شركات **التطوير العقاري** ومن جهة أخرى يجري تقليص الاهتمام والمزايا التي تمنح للقطاع التعاوني.

وبالنتيجة، فقد شهد الاقتصاد السوري أوسع تحول منذ 1965 حتى تاريخه. واستمرت السنوات الثلاث الأولى ضعيفة الأداء اقتصادياً.

8- نظرة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى أربعة عقود:

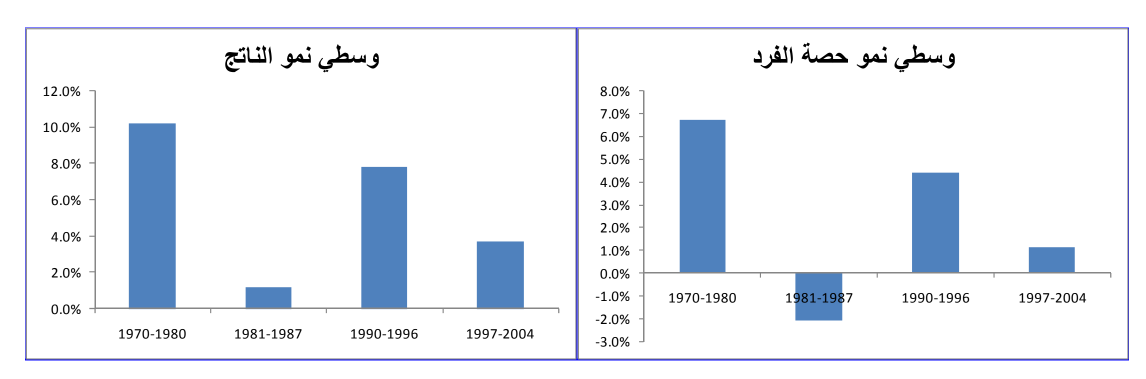
شهدت سورية تأرجحاُ في معدلات نموها منذ 1970 وحتى اليوم. فقد ارتفع معدل النمو قد في الفترة (1971-1975) إلى 11.1%، (و13% بحسب بعض التقديرات)، ثم تراجع في المرحلة الثانية 1976 - 1980 إلى 7.5%. وتعد مرحلة (1970-1980) مرحلة النمو السريع الأولى إذ يفوق متوسط معدل النمو الاقتصادي السوري السريع خلال فترة (1970-1980) الـ10.5% سنوياً. وقد كانت الدولة مسيطرة وحجم دورها كبير بل لعب تكبير دور الدولة دوراً تنموياً بتوسيع الطلب وحشد الطاقات. وخلال الفترة 1980 – 1985 عاد معدل النمو إلى الانخفاض حتى وصل إلى 1.8% فقط عام 1983 بل إنه سجل تراجعاً مستمراً مقداره (3% سلبي) سنوياً بالمتوسط منذ العام 1984. خلال الفترة 1986-1990 انخفض إلى 0.4%. ثم عاد وارتفع إلى (8%) أو إلى (7.33% بحسب تقديرات أخرى) في الفترة 1991-1995 ليبدأ بالتراجع ثانيةً، حيث هبط معدل النمو إلى (4%)

للفترة 1996-2000، وفي تقديرات أخرى إلى أقل من ذلك فكان سالبًا للعامين 1998 و 1999. وتأرجح معدل النمو للفترة 2001-2005 بين صفر و 5%.

وبالمتوسط بلغ معدل النمو للفترة (1997-2003) نحو 2.15% فقط، أي أدنى بقليل من معدل النمو السكاني البالغ خلالها 2.6%، وكان معدل النمو قد تراجع إلى مستوى متدنٍّ جدًا في العام 2003 إلى 1.1% فقط، في حين كان وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال كامل الفترة (1990-2003) البالغ 4.23%.

يشير تطور اتجاهات النمو الاقتصادي على مدى فترة (1970-2005) إلى فترات استمرار وتقطع، وارتفاع وانحدار فيه، يعكس كل منها منطقاً تنموياً معيناً ساد خلالها. وبذلك يكون وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال عقود (1970-2005) بالأرقام الثابتة للعام 2000 حوالي (5.4%) سنوياً.

أما السنوات الثلاث 2006 – 2008 فقد بلغ معدل النمو بحسب تصريحات الحكومة 5.2% و 6.32% و 4.5% على التوالي. ويمثل الرسم البياني التالي معدل نمو الناتج ومعدل نمو وسطي دخل الفرد خلال الفترة مقاسة بالأسعار الثابتة لعام 2000 (نقلاً عن أوراق مشروع سورية 2025):



من خلال تحليل النمو خلال هيه الفترة يمكن ملاحظة مايلي:

- أن الاقتصاد السوري مر بفترتي ازدها وفترتي ركود. كانت فترة الازدهار الأولى خلال سبعينات القرن العشرين وكانت الثانية خلال النصف الأول من تسعينات القرن العشرين. ويلاحظ أن النمو خلال هاتين الفترتين مرتبط بمساعدات عربية وبعلاقات حسنة مع البلدان العربية والغربية نسبياً. وأن فترة الركود الأولى جاءت في ثمانينات القرن العشرين والثانية جاءت في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين ومطلع القرن ال21. وهي مرتبطة بتقليص المساعدات من الدول العربية وبعلاقات متوترة مع الدول الغربية. هذا يشير إلى أن عوامل النمو الداخلية في الاقتصاد السوري ليست متينة ولم تكف لتحقيق النمو المطلوب مع استمرار أعباء الدفاع واستمرار الأداء الضعيف للقطاع العام وتصاعد الفساد.
- حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو معقولة خلال السنوات الأربع السابقة رغم الأزمة المالية ورغم توتر الأجواء السياسية في المنطقة بسبب عدوان اسرائيل المستمر. وأن هذا

النمو لا يعتمد أساساً على مساعدات عربية أو دولية بل يعتمد أساساً على رفع نسبة الاستثمار من أقل من 18% إلى 25% من الناتج المحلي، وبخاصة رفع معدلات استثمار القطاع الخاص. غير أن الحكومة التي تقدم هذه الأرقام لمعدلات النمو لا تشرح على نحو كاف مصادر هذا النمو وأين يتحقق وفي أية قطاعات. إضافة إلى مسألة التشكيك في كل ما تصدره الدولة من إحصاءات سواء حول النمو أو التضخم أو البطالة وغيرها.

- من خلال رؤية وسطي معدلات النمو للفترة بين 1970 و 2008 يبدو أن وسطي معدل النمو بلغ لكامل الفترة وبأسعار 2000 الثابتة نحو 5%. وهو معدل يقارب مرة ونصف معدل نمو السكان خلال عقدي السبعينات والثمانينات ومرتين خلال عقدي تسعينات القرن العشرين وسنوات العقد الأول من القرن ال 21. غير أن الاتجاه العام لكفاية الأجور والرواتب لمستوى كريم من المعيشة لغالبية الأسر السورية يسير بعكس هذا الاتجاه فهو يتراجع سنة بعد أخرى مما يشير إلى سببين: الأول هو زيادة الهدر في في المال العام والثاني زيادة التفاوت في توزيع الدخل حيث تستولي فئات أقل على أجزاء أكبر من الدخل. ويذكر تقرير اتحاد نقابات العمال (تشرين أول 2009) "أن وسطي رواتب العاملين لدى الحكومة 9 ألف ل.س ولدى القطاع الخاص نحو 7.5 ل.س.بينما تبين دراسات المكتب المركزي للإحصاء بأن حاجة الأسرة المؤلفة من 5 أشخاص هي 25 ألف ل.س شهرياً لحياة كريمة.

القسم الثاني: الانعكاس الاجتماعي للسياسات الاقتصادية

9- دمج الريف بالمدينة ودمج الفئات الفقيرة في المدينة:

في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين: حسَّن الإصلاح الزراعي من أحوال الفلاحين ومن أحوال الريف، فالإقطاع السوري كان يقيم في المدينة عكس الإقطاع الأوروبي. وتم توسيع التعليم ليشمل أعماق الريف وليشمل جميع المراحل. وتوسعت الخدمات الطبية المجانية، وتوسعت شبكة الطرق وربطت أطراف البلاد ببعضها وربطت الريف بالمدينة، فخففت تكاليف النقل وساعدت في تسويق المحاصيل. وانتشرت الكهرباء إلى أعماق الريف. كل هذا ساعد على تحضر الريف وعلى دمجه بالمدينة وعلى توسيع الاستهلاك ليشمل الريف بعد أن كان متمركزاً في المدينة، وعلى تغيير عادات الاستهلاك وأنماط العيش في الريف، وساعد في تنمية قدرات الريف الإنتاجية وفي توسيع مدارك أبناء الريف (أدوات - آلات تلفزيون – راديو). وساهمت سياسة دعم أسعار السلع والخدمات من جهة وتحسين أحوال الريف.

إن مجمل سياسات الدولة قد ساعدت ايضاً في دمج الفئات الفقيرة في المدن في الحياة العامة لأنها مكنتهم من نيل التعليم والطبابة وقدمت لهم سلع أساسية رخيصة وخدمات عامة مدعوة وأمنت لهم فرص عمل أكثر بل ومكنت أعداد كبيرة منهم لأن يصعدوا في السلم الاجتماعي وغيرها.

في الثمانينيات: بسبب عجز ميزانية الدولة وتآكل سياسات دعم الزراعة بدأت الزراعة بالتراجع. وتحولت سورية إلى مستورد للقمح. وتراجعت أحوال الزراعة وتأثر الريف سلبًا. كما تأثرت الفئات الفقيرة في المدينة بنفس الطريقة وأحياناً أشد قسوة.

في التسعينيات وما بعد: وخاصة بعد سياسة تشجيع الزراعة منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين تحسن وضع الزراعة والريف وعادت سورية لتصدير القمح.

أما اليوم: فقد بدأت سياسات تشجيع الزراعة تتآكل بعد رفع أسعار مستلزمات الزراعة بما فيها المازوت والكهرباء والبذار والأسمدة. وأخذت مساهمة الزراعة في الناتج تتراجع. وتعاني المنطقة الشرقية أكثر من غيرها رغم أنها سلة الغذاء. وقد سئلت كونداليزا رايس يوماً: "لماذا لا تؤثر ضغوطكم على سورية" فأجابت "لأنهم لا يستوردون القمح". ومؤخراً تصرح وزير الزراعة: أن سورية ستعود لاستيراد كامل غذائها عام 2025. ولكن يخشى أن يكون تاريخ استيراد القمح اقرب مما توقع وزير الزراعة إن استمرت السياسات الزراعية بنفس المنحى. وحينذاك ستستطيع السيدة رايس أم السيدة كلينتون أو من يليها أن تضغط على سورية (بشكل مؤثر).

وبالمجمل: فإن هذا الحراك الاجتماعي مهدد اليوم بسبب النزعة الليبرالية التي يسعى إليها بعض من لهم تأثير في صنع السياسة الاقتصادية، إذ تتجه لتقليص دور الدولة وتقليص الإنفاق على التعليم والصحة ودعم أسعار السلع دون أن ترتفع الأجور. ويبرز تساؤل جدي هو: هل سيجد الفقراء أنهم لن يستطيعوا بعد إرسال ابنائهم إلى الجامعة؟ وأن يحصلوا على العناية الصحية اللازمة؟ وهل سيعود المجتمع لينغلق على دائرة تضم فئة قليلة غنية تمتلك المال والعلم والصحة وفئة واسعة لها الفقر والجهل والمرض؟؟؟

10- رسملة الريف:

خلال العقود الخمسة الأخيرة: شهد الريف السوري رسملة واسعة. رغم أن الفلاح كان حتى الستينيات يبيع غالبية منتوجه الرئيسي أو حصته من المنتوج في السوق، وكان يحصل على بعض حاجاته منه، فقد كان الاقتصاد الطبيعي يشكل جزءاً كبيراً من حياة الريف. فقد كان الفلاح يأكل مما تنتجه أرضه وكان يربي الماشية والدواجن وينتج رغيفه في بيته، وكان ينتج جزءاً من ثيابه وأدوات منزله بيده، وكان مستوى الاستهلاك متواضع عموماً، لذا كان ارتباطه بالسوق ضعيفاً. ولم تكن دكاكين البيع تنتشر بكثرة وكانت رفوفها تحتوي على عدد محدود من السلع بل كانت القرى الصغيرة تخلو من الدكاكينن. وكان من عادات القرى ذات الطابع البدوي أن تخلوا من الدكاكين (البائعين) لأن أعرافهم كانت تقول أن "البياع كذاب".

وبنتيجة سياسات الستينات ومابعدها، شهد الريف اندماجاً واسعاً في السوق، فأصبح كامل إنتاجه تقريباً يباع في السوق، وأصبح استهلاكه يعتمد على السوق إلى حد بعيد، بما في ذلك شراء الخبز الجاهز. وتوسعت نسبة من لا يعملون في الزراعة. فقد هبطت قوة العمل التي تعمل في الزراعة

من أكثر من 60% في الستينات إلى اقل من 18% اليوم. غير أن هذه الرسملة لم تخلق منافع للريف والقاطنين فيه والعاملين في الزراعة بقدر ما خلقت منافع المدينة، فقد خلق دمج الريف في السوق إلى توسيع السوق لصناعات المدينة وخدماتها، وساعد في ضخ أرباح أكبر للمدينة. ويظهر هذا في عدم تكون رأسمالية زراعية من خلال عملها في الأرض، فقد تمركزت الرأسمالية الجديدة في المدينة وخاصة المدن الكبرى وأهمها دمشق وحلب.

غير أن عملية رسملة الريف لم تستطع أن تصعد للأعلى أكثر، فاليوم تسيطر الملكيات الصغيرة والمتوسطة على المشهد، بل ويعاني من تشتت الملكية أكثر فأكثر. ومازالت الزراعة تعتمد على قوة العمل الرخيصة، ولم تنشأ الزراعات الواسعة الكثيفة رأسماليًا. فمن جهة لم يستطع التعاون أن يخلق زراعات واسعة حديثة، كما تعيق قوانين سقف الملكية قيام زراعة رأسمالية تعتمد على المكننة والزراعة الحديثة.

11- هجرة الريف إلى المدينة:

شهدت سورية منذ الستينيات وبخاصة منذ السبعينات هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة وهي موجة مستمرة حتى الآن. جاءت لتتكدس في معظمها في أحياء السكن العشوائي على أطراف المدن الرئيسية وخاصة دمشق. وتعاني المحافظات الشرقية من النسبة الأكبر للهجرة الداخلية. وهذا يشير إلى سوء تخطيط إقليمي مزمن.

تعود هذه الموجة المستمرة إلى مجموعة من العوامل. فقد أنتجت معدلات الولادات المرتفعة وخاصة في الريف، مع تحسن مستويات المعيشة أعداد أكبر من قوة العمل، كما أدى توسع الفئات المتعلمة من أبناء الريف إلى زيادة قوة العمل التي لا تجد لها فرصة عمل مناسبة في الريف، إذ تمركزت فرص العمل في المدن، وخاصة مراكز المحافظات وبالأخص العاصمة دمشق، فقد تمركزت إدارات الدولة ومشروعات التنمية الحكومية فيها، وتمركز والإنفاق الحكومي على دمشق ومراكز المحافظات، حتى استثمارات القطاع الخاص تمركزت في دمشق وحلب أولاً ثم حمص وحماه واللاذقية. وهذا يشير إلى غياب التنمية الإقليمية التي نسمعهم يتحدثون عنها في خطاباتهم الورقية.

إضافة لتوفر فرص عمل أكثر في المدينة، فقد شكل نمط الحياة ونوعيتها ومستوى الخدمات في الريف إضافة للعمل الزراعي الشاق عاملاً طارداً لشباب الريف، جاذباً نحو المدينة التي تتوفر على فرص عمل أسهل ومستوى خدمات أفضل. وبالنسبة لبعض المناطق شكلت المدينة ملاذاً تهرب إليه من ضيق المجتمعات الريفية وتزمتها، بينما لم تكن كذلك بالنسبة لمناطق أخرى.

كان عدد السكان في بداية الستينات حوالي أربعة ملايين وستمائة وواحد وخمسين ألف نسمة تقريباً، يسكن منهم 37% في الحضر وأصبحت أكثر من 47% في عام 1981 لتصل إلى 53.5% عام 2008.

وتشير وثائق مشروع 2025 إلى أنه قد بلغ ما كسبته التجمعات المدينية نتيجة سيل الهجرة الداخلية "المرئية" خلال الفترة (1970-1981) أكثر من 370 ألف نسمة، بزيادة قدرها 174 ألف نسمة عن عدد المهاجرين في الفترة (1960-1970)، وقد تركز 83% من مهاجري الريف في مراكز المحافظات خلال فترة السبعينيات مقابل 73% خلال فترة الستينيات .... وقد بينت إحدى الدراسات أن حجم الهجرة في تعداد 1970 كان حوالي 612 ألف مهاجر في الفترة (1960-1970) أما في تعداد 1981 فقد بلغ حوالي 737 ألف مهاجر في الفترة (1970-1980). وقد نتج عن ارتفاع وتيرة الهجرة ارتفاع وتيرة معدل النمو المديني من 36.9% في فترة (1960-1970) إلى 43.5% في فترة (1970-1981) بمعدل سنوي قدره (0.66 بالمئة)
لقد ساهمت هذه الهجرة خلال فترة 1970-1980 في ارتفاع وتيرة التمدين السريع، ولقد مثلت جميع مدن مراكز المحافظات ومعظم مدنها في تلك المرحلة، ماعدا محافظات دير الزور وحماة وإدلب، مراكز جاذبة للهجرة.

غير أن ما يلاحظ بقوة هو شدة تعلق أبناء الريف بأصولهم ومجتمعاتهم وعاداتهم. فقد بقي ارتباطهم بقراهم وبلداتهم قوياً. فمن جهة سعى أبناء الريف المهاجرون إلى المدن للسكن مجتمعين في مناطق محددة قريبين من بعضهم، وحافظوا على لهجاتهم وعاداتهم ومناسباتهم بقوة، فلم تستطع المدينة صهرهم في بوتقتها، فبقيت المدينة تجمعاً لشتات من المجموعات البشرية المتجاورة، وقد حرصوا على التوجه في كافة العطل، بل وكثيراً من نهايات الأسابيع للذهاب إلى قراهم وبلداتهم حيث يهربون من ضغوط المدن إلى فسحة الريف ليعودوا محملين بمنتجات الريف "مونة" لتساعدهم على تحمل نفقات المدينة التي أخذت أسعارها بالارتفاع أكثر فأكثر إلى حدود لا تطاق لذوي الرواتب والأجور. بل يوجد ظاهرة، وإن لم تكن غالبة، بهجرة معاكسة أي عودة أبناء الريف إلى قراهم وخاصة بعد تقاعدهم. غير أن هذا الالتصاق الريفي للجيل المهاجر الأول يبدأ بالضعف مع الجيل الثاني والثالث الذي يندمج في حياة المدينة.

12- توسع السكن العشوائي في المدن كإحدى أهم السمات:

ترافقت هجرة الريف إلى المدينة بتوسع مناطق السكن العشوائي. ولعل ظاهرة السكن العشوائي من أهم الظواهر التي تسم تطور سورية في العقود الخمسة الأخيرة. فبسبب كل تلك الظروف التي عرضناها هنا تزايدت الهجرة من الريف إلى المدينة دون أن يكون لدى الحكومة سياسة واضحة لتنظيم وتوجيه تلك الهجرة بل تركت على غاربها لتخلق ضرراً كبيراً يصعب تحمل تكاليفه، مما يشير إلى عجز إداري كبير. ومن ناحية السياسة الرسمية فقد تساهلت مع تلك الهجرة، فتساهلت مع بناء السكن العشوائي إلى حد بعيد على مدى عدة عقود. بينما اتجهت في السنتين

الأخيرتين للحد منه وفرضت عقوبات كبيرة عليه أدت لرفع "رشاوى غض الطرف" عن المخالفات السكنية.
وبحسب أوراق مشروع سورية 2025، "يقدرعدد سكان العشوائيات للعام (2004) بنحو (2.423.056) نسمة تؤلف (444.958) أسرة من أصل إجمالي عدد السكان البالغ في العام 2004 بـ (16.549.535) نسمة، ومن عدد العائلات المقدر بـ(2.929.408) عائلة، أي حوالي (14.6%) من إجمالي عدد السكان، و(15.2%) من إجمالي عدد العائلات. وبتقدير العشوائيات غير المشمولة بالدراسة فإن نسبة سكان العشوائيات تصل وفق تلك الدراسة إلى (18%) على مستوى القطر. وبتحديث مفترض لبيانات العام (2004) في ضوء استمرار التوسع العشوائي فإن عدد سكان العشوائيات "المرئية" لن يقل عن خمس السكان."
أما إذا أخذنا البناء العشوائي في الأرياف والقرى الصغيرة وفي البوادي وفي الأراضي الزراعية فإن النسبة تصبح أكبر. وهذا يظهر حجم هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

13- الاثار الاجتماعية لتوسع دور الدولة:

كان توسع دور الدولة هو السمة الأكثر بروزاً وتعبيراً عن العقود الخمسة الأخيرة في حياة سورية.

في الستينات: استولت الدولة على الصناعة والمال والتجارة الخارجية وسيطرت على التجارة الداخلية للمحاصيل الرئيسية وأسست مؤسسات حكومية عديدة للتجارة الداخلية. وإضافة لذلك أممت التعليم وأممت الإعلام والإعلان وأممت السياسة، وتدخلت بقوة فيما تبقى من السوق وفي العرض والطلب والترخيص لمزاولة المهن والترخيص للاستيراد والتصدير وتحديد الأسعار ورقابة السوق. وأصبح ممارسات عدد أكبر من المهن البسيطة يحتاج لموافقات كثيرة من الدولة، ونظمت القطاع الحرفي في جمعيات حرفية، وإضافة لسيطرة الدولة على نقابات العمال والنقابات المهنية، أسست منظمات "جماهيرية" للفلاحين والنساء والشبيبة والطلائع.

ومع توسع أدوار الدولة توسع جهازها الإداري وتوسعت مؤسساتها الاقتصادية وأصبحت الدولة رب العمل الأكبر يعمل لديها جيش من العاملين في القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي إضافة لمؤسسات الجيش والشرطة والأمن والحزب والشبيبة وبقية المنظمات الجماهيرية. وقد تضخم هذا العدد بسبب سياسة التشغيل الاجتماعي.

في منتصف الستينات لم يزد عدد العاملين لدى الدولة عن 70 ألف باستثناء الجيش والشرطة والأمن. وعام 1970 أصبح عدد هؤلاء نحو 136 ألف، وارتفع منتصف الثمانينات إلى أكثر من نصف مليون مشتغل وبلغ منتصف التسعينات ال 760 ألف مشتغل وارتفع عام 2004 إلى نحو مليون مشتغل بدون الحيش والشرطة. أما اليوم فيبلغ عدد جميع من يتقاضى راتب من الدولة 1.38 مليون مشتغل في كافة أجهزتها وهم يشكلون نحو 28.5% من قوة العمل لدى الحكومة في قطاعيها الإداري والاقتصادي.

لقد رافق توسع دور الدولة مجموعة من المظاهر:

- فمع توسع التشغيل ذي الطابع الاجتماعي وميل الدولة لربط أكبر عدد من مصالح الناس بها، أصبح عدد المشتغلين في الدولة يفيض عن الحاجة، وأصبح جزء كبير من العاملين في القطاع العام الإنتاجي يعمل في النشاطات الإدارية بأكثر مما تحتاج بكثير. وقد اعترف تقرير "اتحاد العمال" في مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات عام 1987، أن نحو سبعين ألفاً من أصحاب الرواتب من أصل مائة وأربعين ألفاً من العاملين في القطاع الصناعي العام، أي نحو نصف العاملين يعملون في الإنتاج، والباقي يعمل في قضايا ذات طابع إداري وخدمي. وبينت دراسة أعدها مشروع التحديث والتطوير المؤسساتي عام 2006 أن فائض العمالة في القطاع الإداري الحكومي بلغ نحو 225 ألف مشتغل يشكلون نحو ربع قوة العمل في القطاع الإداري الحكومي، وأن فائض العمالة في القطاع الاقتصادي يقدر ب 73 ألف مشتغل أي أن مجموع قوة العمل الفائضة لدى الحكومة بلغ نحو 300 ألف مشتغل فائض عن الحاجة، أي نحو 28.5% من قوة العمل في القطاع العام الإداري والاقتصادي.
- إن هذا النمط من التشغيل الفائض من جهة قد شجع التكاسل في صفوف الناس فأصبحت الوظيفة الحكومية مطمع لكثيرين يبحثون عن فرصة عمل مضمونة مدى الحياة، ولو كان براتب قليل ولكن بقليل من العمل والجهد وهذا يشجع التكاسل.
- كما أن توسيع أدوار الدولة على هذا النحو جعل مصالح الناس أكثر ارتباطاً بالدولة وأصبحت الدولة تشكل اهتماماً مركزياً لدى المواطن يذكرها كل وقت وكل يوم. وقد رسمت الدولة علاقتها بالمواطن بما يشبه الأبوة الشرقية، تراعاه وتعده بأن تقدم له ما يحتاج مقابل الطاعة والولاء وعدم الاحتجاج، وأصبح المواطن منضبطاً مطيعاً متعلقاً بالدولة يتوجه لها بمطالبه منتظراً قراراتها عاتباً عليها حين لا تنصفه.
- إن الروح الامتثالية وطلب الولاء والانضباط دفع باتجاه اختيار الكادرات على أسس لا تمنح الأولوية للكفاءة والنزاهة إنما لانتسابات معينة وولاءات محددة أضعفت الروح التحصيلية لدى كادرات الدولة والمجتمع. وغابت المحاسبة على النتائج فلم يصبح الإنجاز هو المقياس للتأهل لمواقع أعلى بقدر ما هو الولاء. وبسبب سيطرة الدولة على المنظمات الجماهيرير فقد أضعفت الروح الكفاحية في صفوفها لأنها قولبتها في قالب التعليمات التي تأتي من الجهات الوصائية.
- أصبحت الوظيفة الحكومية أداة للربح السهل للطامعين، فما على الطامع سوى الوصول إلى موقع ما في الدولة صغير أو متوسط أو كبير بحسب مقدرته على الوصول، موقع يعالج حاجات الأفراد والشركات، كأن تمنح الموافقات أو الرخص أو يسير المعاملات أو يصدر أو يعالج قرارات السماح والمنع وغيرها مما يتيح للطامع أن يقفز بسرعة من صفوف الناس إلى صفوة الأغنياء عبر الأتاوات التي يفرضها والشراكات الفاسدة التي يقيمها. وقد أدى انتشار الفساد بأن احتلت سورية في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009 موقع 180/147 متراجعة 9 درجات عن عام 2008.

- **لقد أدى توسع أدوارالدولة إلى توسع ساحات الفساد وسبله وإمكانياته.** وقد برز تحدي الفساد قوياً لأول مرة في أواسط سبعينيات القرن العشرين وكان رد فعل المجتمع سلبياً تجاه هذا التنامي الذي تسارع مع توسع دور الدولة وتزايد حجم موازنة الدولة الاستثمارية بشكل كبير. وأدركت الدولة مخاطر هذا التنامي خاصة في فترة برز فيها تحدي حركة الأخوان المسلمين التي حملت السلاح ضد الدولة فقامت بتشكيل لجنة الكسب غير المشروع والمحاكم الاقتصادية المعروفة التي استمرت حتى فترة قريبة.

14- حراك اجتماعي واسع:

لقد كان الحراك الاجتماعي صعوداً وهبوطاً وتبادل أدوار الصعود والهبوط هو السمة الأبرز خلال العقود الأخيرة، منذ ستينات القرن العشرين وحتى اليوم. فقد تم قلب المجتمع راساً على عقب لأكثر من مرة بين بين الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى والطبقة الغنية والغنية جداً.

14.1- الحراك الاجتماعي للفئات الشعبية الفقيرة:

أ- في الستينيات والسبعينيات بدأ الفقر يتقلص لمجموعة من الأسباب:

- توزيع أراضي الإصلاح الزراعي وزع الدخل بصورة أكثر عدالة على أعداد أوسع من الفلاحين
- توسيع دور الدولة بشكل كبير وتعدد مؤسسساتها خلق فرص عمل أكبر خاصة وأن الدولة توسعت في سياسة الاستيعاب لأسباب سياسية واجتماعية بأكثر مما تحتاجه المؤسسات الإدارية والاقتصادية للدولة إلى حد التضخم.
- اتباع سياسات لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أدى لتوزيع الدخل على قاعدة أوسع من الناس. فمن جهة تم فرض سياسات ضريبية مرتفعة على الدخول المرتفعة وصلت حتى 92% قبل عام 1992 وفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية غير الأساسية بين 50% - 200%، بل ومنع استيراد السلع الاستهلاكية الفاخرة للفئات الغنية، ومن جهة ثانية دعم سلع الاستهلاك الشعبي والتعليم المجاني والطبابة المجانية، ودعم الطاقة وتقديم الكثير من الخدمات الرخيصة المدعومة من خزينة الدولة.

ب- **في الثمانينيات:** ومع تراجع قدرة الدولة على تحمل أعباء السياسة السابقة لعدد من الأسباب (تراجع أموال الدعم، استمرار أعباء الدفاع، تضخم تكاليف أجهزة الدولة، تراجع القدرة الإنتاجية لمؤسسات الدولة بسبب ضعف كفاءة الإدارة الحكومية، عدم النجاح في رسم وتنفيذ سياسة اقتصادية ترفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري، توسع الفساد وارتفاع تكاليفه، استمرار هروب الرساميل الوطنية الخاصة للخارج الخ) وانفجار الأزمة الاقتصادية بدأت الدولة تتخلى عن أدوارها للقطاع الخاص وتتخلى عن استيراد العديد من السلع بأسعار الصرف الرسمي الرخيصة ليستوردها القطاع الخاص بأسعار صرف السوق التي تدهورت نحو عشر مرات بين 1980 و 1990

(من نحو أربع ليرات سورية للدولار الأمريكي الواحد حتى نحو من 45 ل.س) فانعكس هذا ارتفاعاً كبيراً، يعادل هبوط قيمة الليرة لطيف واسع من السلع، وإلى حد ما الخدمات، التي يتولاها القطاع الخاص، وهي تشكل غالبية مكونات سلة الاستهلاك الشعبي رغم استمرار دور الدولة، ودون أن يرافقه ارتفاع مماثل في الأجور مما أدى لهبوط شرائح واسعة من العاملين بأجر من الفئات الوسطى إلى الفئات الفقيرة. ويبرز هذا في تراجع نسبة موازنة الدولة من قيمة الناتج المحلي.
وبحسب أوراق مشروع سورية 2025 "في الثمانينات زادت معدلات التضخم بصورة كبيرة فاقت 24% في بعض الأعوام، بينما ترى تقديرات أخرى أن التضخم ارتفع وصل في سنوات 1986-1988 إلى أكثر من 60% بينما قدرته المصادر الرسمية ببين 10 و14%. فقد ارتفعت الأسعار في العام 1986 بمقدار ارتفاعها خلال السنوات الخمس عشرة السابقة مجتمعة، مع وجود فائض في الطلب مترافق مع ضغوط تضخمية شديدة. ولقد كان أثر ذلك عاماً على مختلف الطبقات الاجتماعية، ولكن أثره السلبي كان ظاهراً بشكلٍ خاصٍّ في معيشة المشتغلين بأجر سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص والذين بلغت نسبتهم نحو 56.9% من مجموع المشتغلين في العام 1985، وهو ما التهم دخول معظم الذين يعملون بأجر، إذ تدنى مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود في العام 1983 بشكل وسطي بحدود 27% عن مستوى المعيشة في العام1980. كما أدى التضخم المكبوت (الركود التضخمي) إلى فقدان 90% من القوة الشرائية للعملة المحلية في عقد الثمانينيات. وقد أدت جميع هذه العوامل في النهاية إلى انخفاضٍ هامٍّ في نمو الدخل الوطني، حتى وصل إلى درجة النمو السلبي، فقد تراجع الدخل الوطني بالأسعار الثابتة للعام 1980 بما يعادل 3.88% سنوياً، مما أدخل الذين يعيشون بأجر في استنزاف يومي للعمل الإضافي في نشاطات أخرى لتأمين "كلفة الحياة". **إن التضخم يحدث بطبيعته خللاً في توزيع الدخل والثروة، ويسهم في عملية تحويل الثروة من الضعفاء اقتصادياً إلى الأقوياء اقتصادياً، ويكون الفقراء والضعفاء والمتقاعدون أول ضحايا التضخم فهو نمو غير طبيعي يستفيد منه الأقوياء بسبب الارتفاع الهائل للقيم العينية التي يملكونها.**

ج- في التسعينيات:
في النصف الأول من التسعينات نما الاقتصاد وزادت فرص العمل بسبب حذب مزيد من الاستثمارات مع استمرار السياسة الداعمة للزراعة وللسلع الأساسية بعد أن تحسنت قدرة الخزينة العامة بسبب الموارد الجديدة من النفط بخاصة. وهذا ساعد في ثبات أوضاع الفئات الشعبية. أما في نصفه الثاني فقد بدأ الركود الاقتصادي منذ 1997 وتقلصت فرص العمل واستمرت الدولة في سحب السيولة من السوق فانخفضت الأسعار مما ساعد على ثبات نسبي لذوي الدخل المحدود قياساً بأوضاع الثمانينات.

د- في العقد الأول من القرن ال 21:

بدأ العقد والفئات الشعبية في وضع يصبح أكثر صعوبة مع استمرار تراجع دور الدولة وتراجع دعم أسعار السلع وتراجع التشغيل الحكومي بما لا يزيد عن 30 ألف فرصة عمل سنوياً مع استمرار معدلات المواليد المرتفعة واستمرار ارتفاع أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل واستمرار ضعف قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل كافية والقيام بالأدوار التي تتخلى عنها الدولة وخاصة خلق فرص عمل برواتب كافية لتغطية غلاء المعيشة. وبالمقابل نما دور القطاع الخاص كرب عمل. وتمايزت أجوره كثيراً بين أجور متدنية للعمالة غير الموصوفة بأعدادها الكبيرة (نحو 5000 – 7000 ل.س) وبين رواتب متوسطة لعدد أقل من الفنيين تزيد عن 25 – 50 ألف ل.س ورواتب مرتفعة بين 100 – 200 ألف ل.س للكفاءات وعدد هؤلاء قليل جداً لا يزيد عن بضعة آلاف. وتصل الرواتب اليوم لمدراء بعض الشركات ومدراء البنوك أكثر من 20 ألف دولار شهرياً. هذا أدى لتمايز كبير في رواتب العاملين في القطاع الخاص لم تعرفه سورية من قبل.

هذه الأوضاع أدت وتؤدي لتدهور فئات أوسع من الفئات الوسطى نحو الفئات الفقيرة ويصبح وضع الفئات الفقيرة أصعب عموماً. وتظهر دراسات الفقر في سورية أن معدلات الفقر اليوم مرتفعة. وتزيد نسبة السكان الذين يعيشوا دون خط الفقر الأعلى (90 ل.س في اليوم) عن 30% وهذا يشمل أكثر من 6 مليون مواطن سوري. وأن معدلات الفقر تتفاوت. إذ تزايدت معدلات الفقر في الرقة ودير الزور والحسكة وتصل معدلات خط الفقر الأدنى (دولار في اليوم) إلى 17.9% تليها المناطق الحضرية في الشمال الشرقي بمعدل 11.2% يليها الإقليم الجنوبي الذي يضم دمشق وريفها ودرعا والسويداء والقنيطرة فينخفض إلى 5.8%. بينما تبين دراسات المكتب المركزي للإحصاء بأن حاجة الأسرة المؤلفة من 5 أشخاص هي 25 ألف ل.س شهرياً لحياة كريمة. وضعف الرواتب نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي وضعف سياسات توزيع الدخل.
وعلى سبيل المقارنة مع بعض الدول العربية نقتطف من تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2009 هذا الجدول للفقراء الذين هم تحت خط الفقر المقدر ب2.7 دولار في اليوم للفرد اي نحو 125 ل.س.

الدولة	عدد الفقراء بالملايين	عدد السكان بالملايين	النسبة
اليمن	13	21	% 61.9
مصر	30	73	% 41.1
سورية	5.5	18	% 30.6
المغرب	11	28	% 29.3
لبنان	1.1	4	% 27.5
تونس	2.3	9.65	% 23.8
الأردن	0.6	5.5	% 10.9

14.2- الحراك الاجتماعي للفئات الوسطى:

أ- في الستينيات والسبعينيات: نتيجة لمجموعة السياسات السابقة، فقد صعدت فئات شعبية واسعة من الريف والمدينة, وتقدمت في السلم الوظيفي والاجتماعي. فبعد أن حصل كثيرون على التعليم أصبحوا معلمين ومدرسين وأساتذة جامعة وأطباء ومهندسين وموظفي حكومة وضباط وضباط صف، كما انضم كثيرون من أبناء الريف لفئات صفار الكسبة. وبالمجمل توسعت فئات محدودي الدخل مكونة فئات وسطى عريضة:

- توسع فئات العاملين بأجر حيث كانت فئات الموظفين لدى الدولة وقسم من العاملين في القطاع الخاص يعدون من الفئات الوسطى.
- توسع فئات "صغار الكسبة" أي القطاع الصغير والمتوسط: من حرفيين وباعة صغار ورجال أعمال صغار ومتوسطين) ومن جهة أخرى فإن سياسة التضييق على رأس المال الكبير والمناخ غير الملائم لنشاطه ترك الساحة واسعة أمام القطاع الصغير والصغير جداً فنما نمواً كبيراً منذ منتصف الستينيات وحتى ثمانينيات القرن العشرين موزعاً الدخول على أعداد أكبر من الناس. فإلى جانب غالبية الفلاحين توسعت فئة الحرفيين وأصحاب الدكاكين والورشات الصغيرة إضافة لموظفي الدولة. لقد اتسم الاقتصاد السوري بأنه يقوم على بحر من المشروعات الصغيرة.
-

ب- في الثمانينيات: إلى جانب نمو الفئات الغنية، وبسبب ارتفاع الأسعار وجمود الأجور والرواتب وتقلص فرص العمل وتخلي الدولة عن بعض أدوارها فقد شهد النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين تدهور الفئات الوسطى بشكل خاص، فتدهور أصحاب الأجور والرواتب من الفئات الوسطى إلى الفئات الفقيرة، بينما شهد النشاط الزراعي بعض التحسن بسبب توجه الدولة لزيادة أسعار السلع التي تشتريها من المزارعين. كما أن أصحاب الحرف والمهنيين استطاعوا الحفاظ على أوضاعهم وتزايدت أعداد المنتسبين إلى اتحاد الحرفيين إلى نحو 94 ألف عام 1990 ثم إلى نحو 100 ألف منتصف التسعينات (93739 منتسب عام 1990 و100139 منتسب عام 1994).

إن نظرة لتوزع نسب المشتغلين بين صاحب عمل وبين من يعمل لحسابه و من يعمل بأجر لدى الغير وتطورها على مدى أربعة عقود يعطي فكرة عن نمو الفئات:

السنة	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل بأجر نقدي	يعمل لدى الغير بدون أجر	المجموع
1970	3	23.3	63.4	10.3	100
1980					
1990	6.3	21.3	54.7	17.8	100
1999	8.1	24.2	52.6	15.1	100
2000					
2003	8	25.7	54.2	12.1	100
2008	7.3	25.1	61.1	6.4	100

ج- منذ مطلع التسعينيات وحتى اليوم ومع الانفتاح على رأس المال الكبير، استمر تدهور الفئات الوسطى الذي بدا حاداً منذ أزمة منتصف الثمانينات. ثم منذ صدور القانون 10 لعام 1991 والإفساح أوسع في المجال أمام الرأسمال الكبير والكبير جداً ثم مع توسع هذا الاتجاه بدأت الطبقات الوسطى تتقلص وبدأت الطبقات الفقيرة تتسع. وأخذت الفجوة بين الأثرياء والفقراء تكبر لأن الأجور والرواتب وأسعار المشتريات الزراعية ظلت تسير خلف المعدل الإجمالي للتضخم خلال عقد الثمانينات.

إن سياسة تشجيع الاستثمار قد وجهت باتجاه تمركز رأس المال لأنها لن تراعي قاعدة توسيع الملكية، فأصبحت تعارض سياسة تعزيز صغار الكسبة السابقة. مثلاً مع تشكل كل شركة نقل كبيرة يملكها رجل أعمال واحد أو عدد منهم، يطرد من الطرقات السيارات والباصات التي تملكها عائلات مفردة ومع افتتاح كل مجمع تجاري "مول" يملكه رجل أعمال واحد أو بضعة منهم تخسر الدكاكين جزء كبير من زبائنها. ومثل هذا لا يحدث لو كانت الشركات الكبيرة هي شركات تعاونية أو جمعيات تعاونية أو حتى شركات مساهمة غير احتكارية.

ج– حراك فئات المهن العلمية:

لعب أصحاب المهن العلمية دوراً بارزاً في تاريخ سورية الحديثة وخاصة المحامين والأطباء ومعلموا المدارس حيث برز منهم العديد من السياسيين، ولعل أبرزهم المحامي فارس الخوري والدكتور عبد الرحمن الشهبندر. غير أن أدوار هذه الفئات بدأت بالتراجع بعد صعود أدوار الضباط منذ 1949.

نمت فئات أصحاب المهن العلمية وتزايدت أعدادهم منذ التوسع في سياسة التعليم المجاني فتزايدت أعداد الأطباء والصيادلة والمهندسين والمهندسين الزراعيين والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة ومعلمي المدارس. وقد شكلوا نقابات لها دورها الهام دائماً. وقد حافظت هذه النقابات على استقلالية نسبية قوية ما لبثت استقلاليتها أن ضعفت بعد 1979.

وحتى الثمانينيات كان كل طبيب وكل محام هو مشروع لغني صغير. إذ كانت دخولهم مرتفعة إضافة لمكانتهم الاجتماعية المرتفعة. وكانت غالبية المهندسين يقفون خلف الطبيب والمحامي في مكانتهم الاجتماعية ومستوى دخولهم. بينما كان بعض المهندسين يتحولون إلى مقاولين صغار وقلة منهم إلى مقاولين كبار والأمر غير متاح للمحامين والأطباء. وأما الصيادلة الذي افتتح معظمهم صيدليات، هي دكاكين لبيع الأدوية، فقد انتعشت أحوالهم عموماً بانتعاش تجارة الأدوية وأرباحها المرتفعة.

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت أحوال أصحاب المهن العلمية هؤلاء تتباين كثيراً. فجزؤها الكبير الذي يعمل لدى الحكومة بدأت أحواله بالتدهور، حالهم حال بقية العاملين في الدولة، مثل الأساتذة والمهندسين الزراعيين. بينما تباينت أحوال الأطباء. فبينما كان بعض الأطباء يحققون الدخول المرتفعة جداً فإن بعضهم لم تكن دخولهم تزيد عن دخول العامة بكثير. أما المحامون فقد شهدت مهنتهم تدهوراً مهنياً بعد الانتشار الواسع للفساد وتحول غالبيتهم إلى سماسرة لدى القضاة، وأصبح من يدفع أكثر يربح القضية. وقد تحول معظمهم إلى ميسوري الحال وبعضهم إلى أغنياء. بينما بقي الكثيرون ممن لا يتبعون هذه الأساليب يعانون قلة الدخل. أما المهندسون الذين عملوا في الدولة فقد حظيوا بمعاملة تفضيلية، حيث نما الميل الواسع في الدولة لوضعهم في مراكز القرار كمدراء ومدراء عامون وأعضاء لجان فنية استفادوا من بعض المزايا وتعويضات السفر، بينما استغل الكثيرون منهم الباب المفتوح لاستغلال الوظيفة للمنفعة الشخصية والفاسدة.

لقد لعبت الفئات الوسطى دوراً قائداً للتغيير الاجتماعي "الثوري". فبسبب ضعف التطور الرأسمالي وهشاشة القوى الرأسمالية ومؤسساتها برز دور هذه الفئات "ضباط، محامون، أطباء، معلموا مدارس، ليقودوا حركات سياسية تغييرية قادت ما حدث في سورية منذ الانقلاب العسكري الأول عام 1949، كما قادت ما حدث في مصر منذ 1952 وفي الجزائر منذ ثورتها واستقلالها 1962 وفي العراق منذ 1958 وفي اليمن منذ 1962. **وهي تختلف عن الفئات الوسطى في الغرب التي عملت كخادم عند الفئات الغنية التي تحكم سيطرتها على بلدانها المتقدمة، فقد أحكمت الفئات الوسطى سيطرتها على العديد من بلداننا لتنمو في بعد ومن بين صفوفها فئات رأسمالية جديدة حلت محل القديمة التي قامت هي بإزالتها. لقد ترافق بروزها بتنمية دور الدولة. فهي احتاجت للدولة ولسلطة الدولة كي تقوم بتلك التغييرات من جهة وكي تستخدم الدولة كمولدة للثروة كي تستطيع هي أن تتحول فيما بعد إلى رأسمالية جديدة صاعدة.**

14.3- حراك القطاع الخاص الرأسمالي:

أ- ستينيات القرن العشرين:

في الستينيات تم إزالة الطبقة الحاكمة وهي ذات الطبقات الغنية تقريباً في الصناعة والزراعة والتجارة والمال. ومن لم يكن في موقع السلطة مباشرة من تلك الطبقات الغنية كانت السلطة في خدمته. فنزعت ملكيتهم وسلطتهم السياسية ومكانتهم الاجتماعية. فتراجع نفوذ الفئات التقليدية

المدينية من أصحاب الأملاك الزراعية والصناعية والتجارية, والعائلات التقليدية المدينية. وفقد أبناء "العائلات" أهميتهم. وتقلص استعمال كلمة بك وآغا رغم أن البعض تمسك باستعمالها واختفت أسماء عائلات. ولم تعد عائلات مثل العظم واليوسف والططري والقوتلي والقباني والحفار ودياب وقطب والحلبوني وصائم الدهر والطباع وشرباتي وصباغ ودسوقي وسعادة وأخوان وشبارق والبرازي وهنانو والرفاعي وابراهيم باشا وأصفر ونجار والقدسي وسكر وأخوان وغيرها هي وجه المجتمع، بل انسحبت إلى الخلف وهاجرت مع ما بقي من رؤوس أموالها التي قدرت يومذاك ب 800 مليون ل.س إلى الخارج نحو لبنان والبلدان العربية الأخرى ونحو أوروبا وحتى اليابان.

وقد انعكس هذا التغير في تراجع مساهمة القطاع الخاص من الرأسمال الثابت للاقتصاد الوطني من 46% عام 1963، إلى 30% عام 1970، كما تراجعت مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 85% عام 1963 إلى حوالي 30% في عام 1970، بالأسعار الثابتة لنفس العام، مع تنامي مواز لمساهمة القطاع الحكومي في تكوين الناتج.

ب- في سبعينيات القرن العشرين:

وبعد النزعة الراديكالية لفترة النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، ومع الحركة التصحيحية في تشرين الثاني عام 1970 بدأت سياسة وسطية طرحت شعار التعددية الاقتصادية مفسحة في المجال أمام بعض الأدوار للقطاع الخاص.

في تلك الفترة بدأت إعادة تشكل بطيئة لقطاع الأعمال الخاص في سورية. وقد بدأت تتشكل رأسمالية سورية وخاصة في قطاعات التجارة والوكالات والمشتريات الحكومية والخدمات. وبرزت أسماء في قطاع الأعمال بعضها ما زال ناشطاً حتى اليوم. ولعبت الدولة وميزانيتها الاستثمارية دوراً هاًا في هذا التشكل.

في هذه الفترة نمت مساهمة القطاع الخاص في الناتج من 30% عام 1970 إلى 37% عام 1980. وبالمقابل انخفضت حصة القطاع العام من 70% عام 1975، إلى 63% عام 1980.

شكلت هذه الفترة بداية الاندفاعة القوية للقطاع الخاص. وبما أن القطاع الخاص الكبير قد تم ضربه وهربت أمواله فلم يتوفر في أيدى الرأسماليين الجدد رؤوس أموال كافية. وإن التراكم الطبيعي لرؤوس الأموال سيستغرق زمناً طويلاً، لذا كان الفساد وخاصة عبر المشتريات الحكومية التي تتسم بضخامة المبالغ كانت هي القناة والولادة والحاضنة للجزء الأكبر من الرأسمالية الوليدة. كما بدأت في هذه الفترة تتشكل راسمالية بيروقراطية شريكة، لا يمكن تسميتها بالرأسمالية بعد لأنها لم تدخل عملية الإنتاج، بل كانت تكدس الثروة في هذه الفترة. وبدأت هذه الفئات باستغلال موقعها الوظيفي أو السلطوي لمشاركة القطاع الخاص المتنامي بأشكال مختلفة. وقد كانت هذه الفئات لا تملك المال ولا الخبرة ولا العلاقات للدخول في عالم الأعمال. وكان أبناؤهم مازالوا صغاراً مما اضطرهم لمشاركة غيرهم والعمل من خلال بعض الواجهات. وقد عمل كاتب هذه السطور في بين 1978 و 1985 في واحد من أكبر مراكز إنتاج هذه الرأسمالية، في "مؤسسة الإسكان العسكرية". وقد كان شاهداً حياً على أحد مراحل إعادة التكوين. خاصة وأن تلك

المؤسسة كانت تسيطر على نحو نصف قطاع المقاولات الحكومي في سورية وبلغ عدد العاملين فيها منتصف الثمانينات نحو 70 ألف مشتغل بأجر ونحو 20 ألف مشتغل بالقطعة أو مقدم خدمات. إن الرأسمالية السورية الجديدة قد ولدت من خلال الفساد في غالبها، وما زال هذا المنشأ غير الإنتاجي يؤثر في سلوكها كثيراً حتى اليوم، بينما تكون جزء منها من خلال عمل منتج قدم فوائد كبيرة للاقتصاد والمجتمع، وخاصة في الصناعة رغم ما يثيره البعض من ملاحظات.

وبحسب أوراق مشروع سورية 2025 فقد كان التعبير الأبرز عن الفساد هو نمو عدد المليونيرات في سورية الذي ارتفع في فترة (1971-1975) من (55 مليامليونير) في العام 1963 إلى (2500 مليونيراً) في العام 1976، وكان في عداد هؤلاء **المليونيرات** ما يمكن تسميته **بالطبقة البيروقراطية الجديدة** في الحزب والدولة. وبالتالي تكونت طبقة جديدة تجمع بين "الثروة" و"الثورة" وصلت إلى درجة من التضخم والاستفحال. ومن هنا صدر مرسوم تشريعي في 8 تموز/ يوليو 1977 بتشكيل محاكم الأمن الاقتصادي التي استهدفت بشكل خاص القطاع الطفيلي للوسطاء والسماسرة من فئة رجال الأعمال الذين اتجهوا إلى أعمال الوساطة بين مؤسسات القطاع العام والشركات الأجنبية، كما شكل في 17 آب 1977 "لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع" (أو لجنة من أين لك هذا) التي استهدفت "الأغنياء الجدد" في القطاع البيروقراطي الحكومي، والتي حددت مهامها بالتحقيق في جرائم الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة والكسب غير المشروع، وأعطيت صلاحيات النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الإحالة بما في ذلك إصدار مذكرات التوقيف والقبض والحجز الاحتياطي على أموال المتهمين، وشملت صلاحياتها التحقيق مع أصحاب المناصب والموظفين المدنيين والعسكريين وكل من يعمل أو يندب إلى أي خدمةٍ عامةٍ.) ولكن لأن تحقيقات اللجنة طالت شخصيات قيادية عليا عديدة آنذاك، وتحت ضغط حركة الأخوان المسلمين التي حملت السلاح، وحاجة الدولة آنذاك لتحشيد التأييد تم إيقاف أعمالها وحفظت ملفاتها وما زالت محفوظة حتى اليوم.

ج- في ثمانينيات القرن العشرين:

خلقت أزمة الثمانينيات والاتجاه للإفساح للقطاع الخاص للعب دور أكبر فرصاً أوسع للثراء وخاصة لكبار التجار والمتحالفين معهم من بيروقراطية الدولة كما أنتجت الكثير من الأغنياء الصغار. وقد اتسمت هذه الفترة بنمو الأرباح التي تخلق من خلال النشاط المباشر في السوق لأن الدولة بدأت تتراجع عن بعض أدوارها مفسحة في المجال أمام القطاع الخاص. ولكن بقيت المشروعات الحكومية والمشتريات الحكومية إحدى المجالات الرئيسية للإثراء. ويشير الحجم الواسع للدولة ومؤسساتها وأدوارها إلى الدور الكبير الذي لعبته وستبقى تلعبه في توليد الثروات المشروعة وغير المشروعة. وقد اتسم جزء كبير من الإثراء بطابع ريعي طفيلي وليس إنتاجي.

خلال عقد الثمانينيات نما دور القطاع الخاص في مجالي العمالة والاستثمار. وكان القطاع الخاص أكثر نمواً في التجارة الداخلية والخارجية ووكالات الشركات والمقاولات والعقارات وتهريب السلع والسوق السوداء للعملات ولمواد البناء وغيرها من نشاطات طفيلية. وإلى جانبه استمرت رأسمالية وطنية متجه بالعمل والنمو وخاصة في الصناعة.

وبحسب أوراق مشروع سورية 2025 فإن القطاع الخاص قد وظف في مطلع الثمانينيات, مليار ونصف ليرة سورية في البناء والعقارات، مقابل سبعين مليون ليرة سورية في الصناعة، أما في مجال التجارة فكان القطاع الخاص يسيطر حينذاك على حوالي ثلث الواردات وأربعين بالمائة من الصادرات السورية، ثم ارتفع نصيب القطاع الخاص في التجارة الخارجية من 20% عام 1986، على 45% في عام 1990.

وقد شكلت أزمة الثمانينيات الاقتصادية وشح السلع في الأسواق حتى الأساسية منها فرصة كبيرة للثراء الاحتكاري. وخاصة عبر استغلال الفرق بين أسعار الصرف الرسمية التي كانوا يدفعونها مقابل مخصصات الحكومة لهم من القطع وبين التسعير بحسب السوق السوداء. فكانت كل عملية تخصيص لاعتماد مستندي تخلق أرباح مضمونة تعادل أكثر من 100% من قيمة الاعتماد. كما خلقت أحداث أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات شروطاً ملائمة للثراء؛ إذ اضطرت الدولة لغض الطرف عن الكثير من ممارسات القطاع الخاص طلباً لولائه في مواجهة الأخوان المسلمين. وبسبب الفترة القلقة وعدم الاستقرار الاقتصادي فقد تركزت نشاطات القطاع الخاص في الاستثمارات الطيارة مثل التجارة والتعهدات والسوق السوداء ولم تذهب إلى الصناعة أو الفنادق أو أية استثمارات تتطلب أصول ثابتة ذات قيمة كبيرة. وبالطبع فقد كانت منافع نمو القطاع الخاص توزع على شراكاتهم مع البيروقراطية الحكومية وعلى مفاتيح القرار الاقتصادي. وتحتوي ملفات محاكم الأمن الاقتصادي وتقارير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش على الكثير من الأدلة، رغم أن هذ الملفات لم تطل سوى جزء صغير.

شكل توقيع اتفاق للمدفوعات بين سورية والاتحاد السوفياتي فرصة ذهبية للربح الطفيلي للقطاع الخاص وللعديد من شاغلي المناصب في سوريا وروسيا على السواء. وكان الاتفاق يهدف إلى تسديد جزء من الديون العسكرية السوفياتية والمقدرة بنحو (13 مليار) دولار أمريكي بقيمة الصادرات السورية على مدى السنوات (1986-1990)؛ وذلك بغية تحقيق استمرار الدعم السوفياتي للقدرات الدفاعية السورية التي وضعت القيادة السورية تعزيزها في إطار برنامج التوازن الاستراتيجي الردعي مع إسرائيل. لقد حرض اتفاق المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي موجة من استثمارات القطاع الخاص كما حرض الفساد بشكل واسع. فقد سعى العشرات من الصناعيين والتجار السوريين لتصدير الكثير من السلع التي تضمنتها الاتفاقية وخاصة من السلع الاستهلاكية مثل الثياب والعطورات والأحذية والجلود والمنظفات وغيرها. وقد اتسمت تلك الصادرات بتضخيم أسعارها ورداءة نوعيتها بما حقق أرباحاً كبيرةً من جهة وأساء لسمعة الصناعة السورية من جهة

أخرى إضافة للفساد الواسع الذي رافق تنفيذها. ويقدم محمد العمادي وزير التجارة الخارجية آنذاك شهادته حول تلك الفترة في كتابه **تطور الفكر التنموي في سورية. (نقلاً عن مشروع سورية 2025)**

شهادة محمد العمادي وزير الاقتصاد الأسبق
كان القطاع الخاص -بعلم الدولة- ينشط في ناحيةٍ واحدةٍ هي التصدير إلى الاتحاد السوفياتي، ويجني الأرباح الطائلة من وراء ذلك، ويرسلها إلى الخارج لعدم توفر فرص الاستثمار الداخلية، كما انتشرت في تلك الفترة صناعة تعليب العطورات الفرنسية وما شابهها التي كانت تستورد من فرنسا مع علبها المطبوعة، ويقتصر دور الصناعة السورية على وضع العبوة في علبها وتصديرها مع تزوير مستندات إدخالها وإخراجها إلى الاتحاد السوفياتي وفاء لديونه على سورية، ويقبض القطاع الخاص قيمتها بالليرات السورية من حساب التقاص التي يهرّبها إلى الخارج ويشتري بها قطعاً أجنبياً لاستخدامه ثانيةً في أمور الاستيراد لإعادة التصدير إلى الاتحاد السوفياتي، فيؤدي ذلك إلى الضغط على أسعار العملة السورية بالنسبة إلى الدولار، وإلى اكتناز أرباح غير مشروعة لم تكن الضريبة لتنالها، ولقد قدمت الدولة أكثر من خمسة مليارات دولار للتجار لتمويل مستورداتهم ولم يقدموا إلا الفتات من حصيلة صادراتهم. كما ساءت جودة المنتجات السورية رغبةً في اقتناص المزيد من الأرباح. من أوراق مشروع سورية 2025

د- القطاع الخاص في تسعينيات القرن العشرين:

شكل النصف الأول من تسعينات القرن العشرين الاندفاعة الثانية للقطاع الخاص الرأسمالي بعد اندفاعته الأولة في سبعيناته. وذلك مع صدور قانون تشجيع الاستثمار 10 لعام 1990 محلياً، ومع بروز عملية السلام إقليمياً. وكان هذا مدفوع عالمياً بصدى انهيار المعسكر الاشتراكي وارتفاع صوت الرأسمالية بنسختها الليبيرالية. غير أن هذه الاندفاعة ما لبث أن تراجعت في النصف الثاني من التسعينات للأسباب التي ذكرناها في غير مطرح. ورغم أن الانفتاح على العراق قد شكل ساحة واسعة للعمل التجاري المربح جداً، فقد انتفع منه القطاع الخاص بشكل جيد بينما حقق لبعض كبار رجال الأعمال أرباح فاحشة. ورغم جمود النصف الثاني من التسعينات، فقد استمر القطاع الخاص بالنمو، وازدادت مساهمته في الناتج لترتفع من 45% في بداية العقد لتصبح نحو 60% في نهايته.

هـ- حراك القطاع الخاص في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

بعد الإجراءات التي عرضناها بإيجاز فإن القطاع الخاص اليوم هو رب العمل الأكبر، إذ يبلغ عدد الذين يعملون لدى القطاع الخاص اليوم مثلي من يعمل لدى القطاع الحكومي، (1.38 مليون لدى

الحكومة وقطاعها الاقتصادي مقابل نحو من نحو 3.5 مليون لدى القطاع الخاص المنظم وغير المنظم والفردي) وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من هذا القطاع الخاص هو قطاع صغير فردي يعمل لحسابه، وليس لدى رب عمل كبير، ولكنه ليس قطاعاً حكومياً، ويخضع لسيطرة القطاع الخاص الكبير في الحصول على مستلزماته أو تسويق منتجاته، وبالتالي يتحول قطاع الأعمال إلى رب عمل مباشر (ذي نعمة على من يعمل لديه) أو من يتحكم بمصالح المتعاملين لديه.

والقطاع الخاص هو المستثمر الأكبر، فسياسة الدولة تتوجه ليكون الاستثمار الخاص الرأسمالي السوري والأجنبي هو صاحب الحظوة في الاستثمار في سورية، بينما يتراجع دور الدولة الاستثماري. وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في استثمارات الخطة الخمسية العاشرة نحو 17% مقابل 9% للاستثمار الحكومي. ويتوزع التكوين الرأسمالي لعام 2008 بين 42% للقطاع الحكومي و 58% للقطاع الخاص.

كما تم تجميد القطاع الاقتصادي الحكومي منذ عقدين، وبينما تدفع بعض القوى باتجاه إصلاح القطاع العام، يدفع بعضها الآخر لعرقلة أي قرار حكومي لإصلاح القطاع العام القائم كي تصل في النهاية إلى الحل الذي تريده، وهو مشاركة القطاع الخاص في الجزء الصالح من القطاع العام كمرحلة أولى ثم بيع هذا الجزء في مرحلة لاحقة، وإغلاق الجزء غير القابل للإصلاح. ورغم تصريحات المسؤولين عن عدم بيع القطاع العام وفق وصفات الخصخصة، فإن النتيجة واحدة وإن اختلفت الطرق. ويتراجع عموماً دور الدولة التدخلي، وتتجه الدولة لإلغاء دعم الأسعار الذي يصل بعضه للفئات الفقيرة، وخاصة دعم مادة المازوت الذي يشكل غالب الدعم الحكومي المقدم.

بدأ القطاع الخاص بالسيطرة على الرياضة: إذ بدأ قطاع الأعمال، على غرار بلدان العالم المتقدم، بالسيطرة على الأندية الرياضية، فنرى رجال الأعمال يتعهدون الأندية الرياضية أيضاً، وقد كانت الدولة قد أحكمت سيطرتها على الأندية الرياضية منذ السبعينات كونها مكان للتجمع والتجميع.

القطاع الخاص يزيد وجوده في البرلمان والإدارة المحلية، فرغم محدودية دور البرلمان والمجالس المحلية في المحافظات والمدن والبلدات، فإن من يدخل إليها (عدا من يأتي بدعم من الدولة) هم أصحاب الأموال أو زعامات العشائر والأحياء، وسيكون لهؤلاء سيطرة أكبر فيما لو تمت انتخابات بدون تدخل توجيهي من أجهزة الدولة والحزب.

قطاع الأعمال يزيد نفوده في المؤسسات الدينية: التي تتغذى بأمواله، وهي سيطرة تاريخية، وعلى الرغم من أن المؤسسة الدينية رسمية شكلاً، فقد استطاع بعض من هذا القطاع أن يستخدم المؤسسة الدينية غير الرسمية في السبعينيات وحتى بدايات الثمانينيات للتحريض المعادي للدولة، وتغذية قواها المتطرفة لترفع السلاح في وجه الدولة مما أدى إلى صدام عنيف استمر عدة سنوات (1976 – 1982) وكانت القوى المتطرفة هي الخاسر فيه. من بعدها حولت بعض القوى تكتيكها لتعمل بهدوء في قلب المجتمع في حرب للسيطرة على المواقع، في صراع هادئ مستتر بأساليب لينة تحقق مفعولها على المدى البعيد. وإذا كانت القوى السلفية قد خسرت حربها الأولى العنيفة مع الدولة السورية فقد حققت نجاحات كبيرة في حربها الهادئة الثانية.

صورة رجل الأعمال تتغير:

لم يعد ذلك الرأسمالي الإقطاعي الرجعي المستغل المعادي، بل يصبح النجم والشخص المرحب به، حيث يتم التسابق لطلب وده ولسؤاله عما يحتاجه كي يبقي أمواله "التي جناها بعرق جبينه" ويستثمرها في سورية. ولم يعد مضطراً لممارسة الكثير من النشاطات سراً بل أصبح صاحب مصانع أو فنادق أو وكالات سيارات أو مستثمر في مصارف وشركات تأمين وشركة صيرفة. وقد يكون رجل الأعمال نفسه يستثمر في العديد من هذه القطاعات نفس الوقت إضافة لاصداره جريدة وتعهده محطة راديو أو قناة تلفزيونية. ورغم أن الإذاعة ومحطة التلفزيون ليستا مشروعاً تجارياً رابحاً، مما يشير إلى أن الغاية من هذا الاستثمار هو شيء آخر غير الربح.

وقد بدأت ترتفع بعض الأصوات بين حين وآخر مطالبة بإعادة النظر في التأميم وإجراءات منتصف ستينات القرن العشرين. غير أن حساسية هذه المسألة جعلت أجهزة الدولة تضع خطاً أحمر على طرحها في العلن. وقد تم خرق هذه الخطوط الحمراء مرات قليلة حتى الآن. فقد نشرت مجلة بورصات وأسواق عام 2006 ملفاً حول الموضوع ولكن لم يتم تكراره فيما بعد. وهذا الملف خرق ولأول مرة على صفحات الجرائد بعض الخطوط الحمراء لدولة البعث، وقيل فيه بالصوت العالي أن التأميم الذي تم في الستينات كان خطأً من أساسه، وأن التأميم "أكل أموال الأرامل والأيتام"، وقاد الشركات المؤممة إلى الخسارة ودفع برؤوس الأموال للهروب لتؤسس أعمالها في بلدان أخرى وأدت لركود اقتصادي، حتى أن "الفلاح يعود لحلم "المرابع". وأن فكرة التأميم كانت خاطئة ومراسيم التأميم مجحفة وغير دستورية وباطلة "وكل شيء يبنى على باطل فهو باطل". وفي هذا الملف لم تعد "الرأسمالية المستغلة الرجعية ربيبة الاستعمار والأمبريالية" كما كان يكرر في ستينات التأميم، بل أصبحت أمل المستقبل والأمل بانقلاب اقتصادي على مرحلة التأميم "التي أثبتت عدم جدواها وكانت حصيلتها كارثية".

ولم يبق الأمر على مستوى تحقيق في جريدة، فقد سبق ذلك تشكيل لجنة "لمتضرري التأميم" تقدمت بورقة إلى المؤتمر الصناعي الأول أيار 2005 طالبوا فيها بإلغاء مراسيم التأميم وبالعودة عن التأميم وإعادة حقوقهم. ولكن لم يلق هذا الطلب استجابة فهي مسألة ذات حساسية خاصة، وإن كنا لا نستبعد التعامل معها مستقبلاً على نحو ليّن غير مباشر.

15- تبدل القيم:

لن يتسع المقام هنا لأكثر من إشارات سريعة. فقد خضعت القيم لتغير واسع قد يبدوغير منظور للكثيرين. فمع رسملة الريف بدأت النقود تأخذ أهمية أكبر وبدأت المنتجات تترجم بالقيمة السوقية فلم يعد الجار يهدي جاره بعض من منتجاته لأنه يمكن أن يبعها في السوق.وتغيرت النظرة للعمل وأصبحت أكثر إيجابية وأصبح الناس يقبلون ممارسة أعمال عديدة لم يقبلوا ممارستها من قبل. والنظرة لممارسة المهن تغيرت، فمع رسملة الريف بدأ أبناء القرى البدوية مثلاً بممارسة التجاره بينما كان في السابق يساوون بين البياع والكذاب. بدأت المرأة تدخل في أعمال البيع وخدمات المطاعم الأمر الذي لم يكن مرحباً به من قبل. وتبدلت النظرة لعمل المرأة إيجاباً مدفوعة بالحاجة لدخلها رغم الدعوات المتزمة لإبقائها في البيت بحجة أنها ليست مكلفة بشيء. وتغيرت النظرة

لرأس المال والنظرة لرب العمل تغيرت كما راينا من قبل. ولكن تزايد تقديس المال ففرق بين الأخوة. وتغيرت النظرة لدور رجال الدين والمؤسسات الدينية، فيصبح بعض رجال الدين خبراء اقتصاد يوجهون عمل المصارف وشركات التأمين ويقبضون المكافآت المرتفعة. وسادت ثقافة الربح السهل سواء من وظيفة حكومية أو عمل غير شرعي. و حتى بين بعض قطاع الأعمال، تسود ثقافة "استوردها أرخص" و "مشتراة العبد ولا تربايته". ولم يعد الفساد منبوذاً، ولم يعد الفاسد "كالبعير الأجرب"، بل أصبح الفساد ممارسة مقبولة. وضاعت النظرة للعدالة الاجتماعية بين انقطاع الأمل بتحقيقها وبين ادعاءات البعض بأن الله يقسم الأرزاق ولا دخل للنظام الاجتماعي بها. والنظرة للعلم تتغير فبعد صعود قيمته على مدار العقود الماضية كرافعة اجتماعية ومادية يرى الناس أن ثمة طرق أسرع لنيل الثروة وأن من يملك المال وليس من يملك العلم هو اليوم سيد المجتمع. وتغيرت النظرة للثراء والثروة وطرق تحقيقها مما وسع في التبدل السلبي للقيم فارتفعت قيم تحقيق الثروة بأي طريقة كانت. وقد دخلت ذات مرة إلى مكتب أحد مدعي اليسار الذي أثرى من يساريته فوجدته يضع على الحائط لوحة كتب عليها بخط فني **"اللهم إرزق ولدي حظاً ليخدمه أصحاب العقول ولا ترزقه عقلاً كي يخدم أصحاب الحظوظ"** ولم يعد مستغرباً إقبال الناس على شراء بطاقات اليانصيب بل وأن نرى ولعهم بالتنجيم والأبراج. ولم نعد نقرأ في الصحافة، كما في السابق، سيرة أبي ذر الغفاري الذي قال: "إني لأعجب كيف يبات الفقير على الطوى ولا يخرج شاهراً سيفه على الأغنياء". ولا قول الإمام علي: "ما جمع مال من حلال قط"، بل أصبح بيت الشعر المفضل هو ما قاله أحد صعاليك العرب عروة بن الورد:

دعيني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقيرُ

ويُقصيه الندي وتزدريه ... حليلته وينهره الصغيرُ

ويُلقى ذو الغنى وله جلال ... يكاد فؤاد صاحبه يطيرُ

قليل ذنبه والذنب جمٌ ... ولكن للغني رب غفورُ

16- آثار التحول في العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين:

إن سياسة التحول الاقتصادي تخلق تبدل في طبيعة وأطراف العقد الاجتماعي الذي قامت عليه سلطة الدولة منذ 1963. وقد خلق هذا العقد الاجتماعي ولاءً قوياً للدولة بين الفئات الشعبية الواسعة. بينما يحدث التوجه نحو اقتصاد السوق تحولاً جوهرياً في العقد الاجتماعي السابق.

إن التحول الاقتصادي في نسخته الواقعية، وبالشكل الذي نفذ فيه، وتراجع أدوار الدولة، لم يستطع خلق مؤسسات بديلة تعوض الناس عن الأضرار التي لحقت بهم، كما أن القطاع التوجه الاقتصادي نحو اقتصاد السوق بشكله الحالي لم ينجح في خلق منافع ملموسة وتقديم حلول للمشكلات، إذ لم يستطع خلق فرص عمل كافية لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل وحماية العاملين، ولم

يستطع تطوير قطاعات واسعة تدفع أجوراً أعلى، ولم يهتم بواجباته الاجتماعية بحيث يعوض الفئات الشعبية الواسعة عما تفقده بسبب تراجع دور الدولة، مما أدى إلى عدم رضا لدى الفئات الواسعة من المواطنين، وكل هذا يؤدي لاتهام الدولة "بتخليها عن تحالفاتها التاريخية والانحياز للأغنياء على حساب الفقراء". ولأن هذه الفئات واسعة وستبقى تشكل الكتلة الرئيسية من المواطنين فإن هذا التحول يؤدي إلى تضييق قاعدة النظام.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة بشكلها التطبيقي الحالي، بتراجع توزيع الدخل الوطني وتراجع حصة قوة العمل وتزايد حصة الملكية حيث تقدرها الإحصاءات الرسمية عن الفترة 1992 - 2004 ب 41% مقابل 59% للأرباح والريوع. غير أن العديد من الدراسات المستقلة لا تقترب من هذا الرقم. مثلاً ترى الباحثة ضحى الشيخ حسن نقلاً عن أوراق مشروع سورية 2025."إن تطور الأجور في سورية، خلال الفترة ما بين 1992 ـ 2003، يشير إلى أن معدل الأجور بلغ في عام 2002 ما نسبته 21.4% من الدخل الوطني، بينما بلغت أقصى انحدارها في عام 1997، حيث كانت 12.2% من الدخل الوطني، وقد بلغ معدل الأجور الوسطي خلال الفترة 1992 ـ 2003 فقط 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد تراجعت نسبة الأجور من الدخل الوطني من 17% خلال الفترة 1992 ـ 1999 إلى 16% فقط، ووصلت ما بين 1997 ـ 2003 رغم ارتفاع الأجور مرتين بين العامين 2000 ـ 2002 إلى 16% من الدخل الوطني" بينما هي لا تقل عن 40 – 50% من الناتج في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تتحكم الدولة والمؤسسات العامة عندهم بإعادة توزيع ما يقارب نصف الدخل الوطني مما يعزز حصة قوة العمل في بلدان اقتصاد السوق وذلك خوفاً من الاستقطاب الاجتماعي ومخاطره. فإذا أضيف هذا مستقبلاً إلى تراجع قدرة الدولة ورغبتها في دعم التعليم المجاني والطبابة المجانية ودعم الأسعار فإن هذا ستؤدي إلى مزيد من الاستقطاب المجتمعي، فتنمو فئات غنية ضيقة عددياً تملك الثروة والعلم والصحة، مقابل نمو أعداد الفئات الفقيرة الواسعة التي تفتقد لهذه الأشياء الثلاثة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي. كما تؤدي لتآكل الطبقة الوسطى وانحسار دورها، في الوقت الذي تشكل هذه الطبقة دينامو أيّ مجتمع. إن هذا الأمر يتم مراقبته عن كثب في مجتمعات اقتصاد السوق ولا يمكن إلا أخذه بجدية في سورية.

فإذا أضيف هذا الاستقطاب لنوع آخر من الاستقطاب، هو الاستقطاب الثقافي، فإن المخاطر تبدو مزدوجة. إذ يشهد المجتمع السوري نمو الانقسام الثقافي، بما في ذلك بين فئات الشباب. وذلك في ظل تبدل للهوية الإيديولوجية للدولة وتراجع الهوية الإيديولوجية لأحزاب الجبهة كأحزاب وطنية قومية علمانية. كما يشهد المجتمع أكثر فأكثر نوعاً من الانقسام المجتمعي بين فئات تسير باتجاه مزيد من السلفية المتأثرة بموجة السلفية الصاعدة حتى الآن، وبين فئات أخرى تسير باتجاه مزيد من العصرنة واتباع قيم الحياة الحديثة التي تحفزها الفضائيات والإنترنت والموبايل في فضاء العولمة. ويترافق ذلك مع نمو المشاعر العشائرية والطائفية تأثراً بالخارج وتوليداً من الداخل. وإضافة لتوسع التأثيرات السلفية. يتجرأ البعض على إصدار قانون أحوال شخصية يعتبره البعض "مشروع فتنة". ويتزايد ميل الناس لتعريف أنفسهم بانتمائهم الطائفي والعشائري أكثر من تعريف أنفسهم بهويتهم الوطنية العربية السورية. وبالمقابل يضعف تأثير القوى القومية والعلمانية

والمنفتحة التي يمكن أن تشكل بعملها المدني في قلب المجتمع قوة كبيرة تقف مع مشروع الهوية الوطنية الواحدة مشكّلة إحدى روافع التحديث والتطوير.
إن هذا بمجمله يؤدي إلى خلق مجتمعين كبيرين منفصلين في سورية بدلاً من مجتمع واحد مندمج، في وقت يتشظى كلّ من هذين المجتمعين الكبيرين إلى مجتمعات داخلية صغيرة مما يضعف الوحدة الاجتماعية ويضعف أيضًا دور الدولة ومؤسساتها في قيادة المجتمع على المستوى الأدنى، مستوى الحي والقرية والبلدة. ويؤدي بالتالي، إلى نمو أدوار السلطات التقليدية ما قبل المدنية، مثل رجل الدين وشيخ العشيرة وقبضاي الحي ورجل الأعمال الذي يملك المال. وتحل الطرائق والمفاهيم القبلية محل المفاهيم العصرية المدنية في فض النزاعات، وإدارة شؤون الجماعة، وهذه مسألة لها حساباتها في عملية وقف حركة تطور المجتمع إلى الأمام وتفعيل قوى التخلف فيه.
لقد أدى ضعف النشاط السياسي في المجتمع إلى ضعف فاعلية القوى الوطنية والقومية والعلمانية فأصبحت الساحة متاحة للقوى السلفية منفردة تقريباً لتقوم بدعوتها السياسية المغلفة بالدين دون منافس ندي، فيتسع نفوذها وتشتد سيطرتها على المواقع داخل المجتمع. وقد صورت الدكتورة بثينة شعبان هذا الوضع أحسن تصوير في ما قالته خلال اجتماع لفرع الحزب بدمشق: " نحن أمام تحدٍ كبير ..... هناك مد ديني متعصب في البلد حقيقة، ويجب علينا أن نفهم أن هذا المد هو نتيجة فشلنا وليس نتيجة نشاط الآخرين، لأنه حين يوجد الفرغ السياسي فلا بد للآخرين أن يملأوا هذا الفراغ". وبمعنى مشابه قال د.طيب تيزيني: حين يغيب المجتمع السياسي والمدني الديمقراطي يظهر أمثال القرضاوي) (نشرة كلنا شركاء بتاريخ 2010/2/3).

الفصل الثالث: الاستخلاصات والدروس

إن أهم الاستخلاصات والدروس التي نخرج منها من هذا التحليل نقسمها إلى قسمين: القسم الأول استنتاجات نظرية والقسم الثاني استنتاجات حول تطور سورية الاقتصادي والاجتماعي.

القسم الأول: استنتاجات نظرية:

- إنتاج الدخل:
  - إن أي تنظيم اقتصادي ينتج تنظيم اجتماعي موافق له، وتغيير التنظيم الاقتصادي يغير التنظيم الاجتماعي. السياسة الاقتصادية ورسمها وتنفيذها ليست مجرد مسألة فنية تقنية تنظيمية فقط من أجل أداء أكفأ للوحدات الاقتصادية وللاقتصاد الوطني ككل، بل هي مسألة إجتماعية ملتصقة بالجانب الفني للسياسة الاقتصادية.
  - إن القرار الاقتصادي ينتج ويحول مصالح معينة لصالح فئات وشرائح معينة قد تكون واسعة وقد تكون ضيقة بحسب طبيعة القرار.
  - أن هدف الإنتاج الإجتماعي للسلع والخدمات هو إشباع الحاجات البشرية المتنامية فلا أحد ينتج للإنتاج فقط. وهذه البديهية تعارض مبدأ الإنتاج من أجل الربح كلهدف

رئيسي وأن والاجتماعي هو الثانوي. فالتنمية الاقتصادية يجب أن تكون في خدمة التنمية الاجتماعية.

- إن الجانب الإنتاجي له أيضاً أهمية كبيرة كي يضع تحت تصرف المجتمع سلع وخدمات أكبر. ولا يجوز للجانب الاجتماعي أن يكبح الجانب الإنتاجي.
- أن التجربة الاشتراكية فشلت لأنها لم تستطع أن تقيم تنظيماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً يتيح تطوير قدراتها الإنتاجية كي تستطيع مقارعة النظام الرأسمالي "الثوري". لقد تحولت الأنظمة الاشتراكية إلى أنظمة رجعية محافظة مركزية عاجزة عن التطوير وضعت مصالح الأفراد فوق مصالح النظام، بينما برزت الرأسمالية أكثر ثورية وقدرة على تجديد طاقاتها الإنتاجية ووضعت مصالح النظام فوق مصالح الأفراد، ففازت في الصراع مستفيدة من قدراتها المتراكمة تاريخياً وسيطرتها السابقة على العالم.

- توزيع الدخل:
  - أن عملية الإنتاج الاجتماعي، أي إنتاج السلع والخدمات، لها جانبان إنتاج السلع والخدمات التي تتخذ شكل دخل يقاس بالوحدات النقدية، والجانب الآخر هو توزيع هذا الإنتاج معبراً عنه بالوحدات النقدية إلى حصص حيث يحصل كل فرد في المجتمع على حصة على شكل أجر أو عائد لملكية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو كبيرة جداً أو كبيرة جداً جداً. وبعضها كبيراً جداً مرفوعة لقوة إثنان أو عشرة أو مائة.
  - أن حصة كل فرد بشري من الناتج المقاس بالوحدات النقدية يجب أن يقاس و يرتبط بحجم مساهمته في عملية الإنتاج أي في إنتاج الناتج/الدخل.
  - إن المحدد الرئيسي لحصة الفرد في مجتمعات الملكية الخاصة تتوقف على ملكيته.إن شكل الملكية يحدد شكل توزيع الثروة، سواء اتخذت شكل مادي مثل الأرض والعقارات والمصانع والآلات والمعدات أو اتخذت شكل نقد مالي أو ملكية شركات تجارة وخدمات مال ونقد وغيرها أو ملكية فكرية، أو كانت الملكية صغيرة أم كبيرة أم كبيرة جداً، أو كانت ملكية دولة أو ملكية فردية خاصة أم ملكية مساهمة أم ملكية تعاونية أم ملكية بلديات ونقابات وغيرها. وكل شكل من الملكية ينتج شكل معين من أشكال توزيع الدخل. إن تغير شكل الملكية يغير شكل توزيع الدخل ويغير وضع الفرد في المجتمع ويغير في وضع الفئات الاجتماعية والطبقات.
  - الأجور والرواتب والتعويضات والحوافز والمزايا والضمان الاجتماعي هي العمود الثاني الذي يلعب دور كبير في عدالة توزيع الدخل حيث أن غالبية المشتغلين إنما يعملون بأجر.
  - ثمة خلاف في الرأي حول دور الملكية في عملية الإنتاج. ويرتقي هذا الخلاف إلى مستوى المحدد للصراع بين معسكرين تاريخيين كبيرين وسيستمر مستقبلاً. ويتجلى هذا الخلاف والصراع حول الاعتراف أو إنكار دور ومساهمة الملكية الخاصة في عملية الإنتاج وفي الحصول على عائد، بل ويمتد الخلاف ليصل إلى مشروعية الملكية

الخاصة بذاتها. وانشطر المجتمع بين فئات تعتبر الملكية مشروعة بأية وسيلة حصلت عليها وبين من ينكر أي حق لها وينكر أي مساهمة لها في عملية الإنتاج. فمنذ القديم كان حق الفتح في المجمعات القديمة التي كانت تنتهي بتوزيع الأراضي والعبيد والجواري على الفاتحين. ومعروف أن عائلات سورية الإقطاعية كانت في معظمها تعود للباشوات العثمانيين أو لكبار موظفي السلطنة العثمانية أو لضباط الإنكشارية. واليوم قد يكون الجميع متفقين على عدم مشروعية المال الفاسد وهو كثير وواسع، ولكن هذا المال الفاسد يصبح دائماَ بعد بعض الوقت مالاً حلالاً. وقد لا يوجد خلاف واسع حول حق المنتج في ملكية ما ينتجه، ولكن يوجد خلاف حول الملكيات الكبيرة وإلى أي حد هي من إنتاج من يملكها فعلاً أم أنه سيطر عليها من خلال السوق أو بطرق أخرى. واليوم نشاطات المضاربة هي مشروعة بل هي واسعة واتسعت مع سيادة السياسات الليبرالية في العالم إلى حد أنها تسببت في أزمة عالمية دفع المنتجون أثمانها للمضاربين أنفسهم للمرة الثانية. والمضاربة هي نوع من القمار ينقل المال من أيدي من أنتجه إلى أيدي من لا يستحق. ولكن الليبرالية اليوم تقدس ذلك. وفي التاريخ القديم والحديث يوجد من ينكر حق الملكية الكبيرة وتجميع الثروة الفاحشة ويعده اغتصاباً. مثلاً قبل نحو 1400 عام ينسب للإمام علي قوله "أنه ما جمع مال من حلال قط". وعلى هذه الخلفية نشأت الدعوات للعدالة الاجتماعية والتي تجلت في المجتمعات الحديثة في الدعوات الاشتراكية بأشكالها المختلفة والتي انتهت بقيام ثورة أوكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ثم توسعت لتشكل المعسكر الاشتراكي وانضمت الصين لهذه الموجة التي أثرت على بلدان واسعة من العالم الثالث ومنها سورية. إن العدالة الاجتماعية ستبقى هدف البشرية الذي ستبقى تعمل من أجله باستمرار.

- بين الدولة والسوق:
  - إن صنمية الدولة وعبادتها أو العداء المطلق لها كلاهما متطرف وضار. فالدولة لها دور يرسم بعناية وفق معايير موضوعية اقتصادية واجتماعية. وقبضة الدولة على المجتمع يشبهونها بقبضة اليد على العصفور، فإن شدت كثيراً مات العصفور وإن أرخت كثيراً طار".
  - إن ملكية الدولة ودورها لا تعني بالضرورة العدالة الاجتماعية المثلى، وليست أفضل الطرق لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكثير من المفكرين يعدها رأسمالية دولة.
  - المبالغة في الرعاية الاجتماعية بأكثر مما تتحمل طاقة الاقتصاد يرهق القدرة الإنتاجية وينمي روح الكسل في المجتمع.

- تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل يمكن أن يكون من خلال السوق بدلاً من سيطرة الدولة على الموارد. والسوق بدون تدخل دولة تتسبب باستقطاب اجتماعي للثروة والمجتمع يهدد الاستقرار.
- اقتصاد السوق يتطلب مجتمع أكثر قدرة على التعبير عن نفسه وعن مصالحه ويحتاج لمنظمات نقابية ومجتمعية وسياسية تنظم جهوده في مواجهة رأس المال. هذا هو درس دول العالم المتقدمة.

<u>والقسم الثاني: استنتاجات حول تطور سورية الاقتصادي والاجتماعي:</u>

- إن التحول الاقتصادي من نموذج الاقتصاد الشمولي كان ضرورة لأن الاستمرار به كان سيعطي نتائج سلبية أكثر مما يعطي نتائج إيجابية. وقد حقق هذا التحول تحسناً في الأداء الاقتصادي وارتفاعاً في معدلات النمو ولكنه كان ضعيفاً في جانبه الاجتماعي.
- التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يصاغ في وثيقة واسعة تحدد خطوطه العامة وتحدد سياساته القطاعية ليكون موجه لعمل مؤسسات الحكومة.
- إن التحولات الاقتصادية التي جرت في المجتمع السوري على مدى العقود الأربعة الماضية كان لها أثر كبير وواضح على المجتمع من مختلف الجوانب وخلقت حراكاً اجتماعياً واسعاً.
- إن سورية تقوم بالتحول بدون مساعدة خارجية. وهي مساعدات تأتي مشروطة باتباع وصفة معينة. بل ثمة ضغوط كثيرة على سورية تربك مسيرتها.
- الدولة تنسحب تدريجياً دون أن تخلق مؤسسات بديلة تعوض الناس عمل بفقدوه بسبب انسحابها.
- قوى رأس المال تنمو وتحكم سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع من كافة جوانبه.
- التحول الجاري في سورية يبدل العقد الاجتماعي القديم الذي قامت عليه سلطة الدولة في العقود الخمسة الماضية بعقد اجتماعي جديد تتضح معالمه العامة وأطرافه ولكنه ما زال في طور التشكل.
- إن التحولات الاقتصادي في سورية بدت متأثرة بقوة بالسياسة الليبرالية الأنكلوساكسونية والتي يروج لها صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى والجامعات والشركات الاستشارية وغيرها. ورغم كل هذا الترويج فهي ليست الخيار الوحيد أمام سورية أو غيرها في تحولها عن نموذجها الاقتصادي القديم. بل هي وصفة لها مخاطرها الثابتة محلياً وعالمياً. إن خطوات التحول الاقتصادي في سورية متأثرة بقوة بهذه الوصفة لذلك تبرز نتائج سلبية اقتصادية واجتماعية:
  - خلل اقتصادي يتمثل في اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية. إذ يجري التركيز على القطاعات الريعية (نقد ومال وتجارة) بينما تهمل القطاعات الإنتاجية مثل

الصناعة والزراعة والبناء والتشييد والنقل والبحث العلمي وغيرها. وهذا يضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري والقدرة على إنتاج الدخل.
  - خلل اجتماعي: إذ ينظر للاجتماعي على أنه منتج ثانوي للسياسة الاقتصادية التي يقودها الربح و يتزايد الفقر، وتهبط الطبقات الوسطى نحو الأسفل ويخلق استقطاب اجتماعي له محاذيره.
- برزت فعالية وسرعة إجراءات الدولة على إصلاح قطاعات التجارة والنقد والمال بينما برز تهاون وعجز عن إصلاح قطاعات الزراعة والصناعة وإصلاح القطاع العام ومكافحة الفساد والإصلاح الإداري.
- **إننا نحتاج لتشكيلة اقتصادية اجتماعية تجمع بين الإنتاجية العالية من جهة والتوزيع العادل للدخل من جهة أخرى.**

الفصل الرابع

نحن جميعاً مدعوون للاجتهاد.

نحو تشكيلة اقتصادية اجتماعية منتجة وعادلة

المبدأ العام: وضع تصور لتشكيلة اقتصادية اجتماعية تحقق التالي:

- **تنمية اقتصادية تحقق قدرة إنتاجية عالية تزيد إنتاج السلع والخدمات وتحقق دخول عالية وتضمن مستوى تشغيل مرتفع وبطالة منخفضة وتؤمن شروط مادية جيدة لحياة السوريين.**
- **تنمية اجتماعية تحقق توزيع عادل للدخل وتخلق مجتمع متضامن يقوم على العلم والعقل.**

هذه المعادلة تتحقق من خلال مجموعة من المبادئ التي ناقشتها باستفاضة في محاضرتي في ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام 2008. وأعرض خطوطها العامة فقط:

1- **مبدأ الجمع بين القاعدتين العريضتين:**

- قاعدة إنتاج عريضة تزيد الناتج وتتيح كم أكبر من السلع والخدمات القابلة للتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار.
- وقاعدة توزيع عريضة للناتج/للدخل بحيث يصل للجميع حصة عادلة من الدخل بحسب مساهماتهم في توليده.
- توازن بين قاعدة الإنتاج وقاعدة توزيع الناتج.
- هذه الموازنة لا تتحقق من خلال حرية السوق بدون تخطيط وبدون وعي ورغبة وإرادة وعمل وتوازن بين دور الدولة ودور قطاع الأعمال ودور المجتمع.

1- **مبدأ السوق:**

- o اقامة السوق القائمة على العرض والطلب
- o تشكيل الأسعار بحسب العرض والطلب.
- o حرية الملكية بأشكالها المختلفة.
- o حرية الدخول إلى السوق والخروج منها
- o بنية تشريعية ومؤسسية مناسبة تجعل السوق تعمل بكفاءة.

2- **مبدأ توسيع قاعدة الملكية** وتعدد اشكالها وتنافسها باتجاه مجتمع يملك ويدير، ومؤسسات الدولة وكيله للمجتمع التي له أن يحاسبها عقاباً أو ثواباً. الملكية هي حق التصرف فمن يملك يتصرف ولكن من يتصرف يملك. ومن يملك يحكم ومن يحكم يملك:

- o القاعدة هي إباحة الملكية + منافسة بين أشكال الملكية.
- o تنمية الملكية الصغيرة والمتوسطة
- o تنمية الشركات التعاونية والشركات المساهمة التعاونية.
- o تنمية القطاع التعاوني التقليدي.
- o تنمية ملكية النقابات بمساهمة أعضائها
- o تنمية ملكية البلديات بمساهمة السكان في المحلة
- o تنمية ملكية الدولة الذكية (دور مكمل ومحفز)
- o تنمية دور الاستثمار الخاص الكبير والمتوسط.

3- **مبدأ تنمية السياسة الأجرية:**

- o 61% من قوة العمل السورية تعمل بأجر لذلك فسياسة الأجور تمس معظم أفراد المجتمع.

- حصة الأجور من الناتج تشير إلى مستوى العدالة الاجتماعية.
- الأجر هو تعويض عن مساهمة في الإنتاج وليس مساعدة خيرية ولا يجب النظر إليه كذلك فهو يرهق القدرة الإنتاجية ويلحق ضرر.
- ربط الأجر بالإنتاجية، وتطوير الإنتاجية لزيادة الأجور واختيار قطاعات ذات قيم مضافة أعلى.
- زيادة القدرة التنافسية عبر زيادة الإنتاجية - تكثيف رأسمالي + تنظيم كفء وليس عبر خفض مستويات الأجور.
- المحافظة على القدرة الشرائية عبر ربط الأجر بالتضخم وبمستويات الأسعار وبسعر صرف العملة الوطنية.
- إصلاح سياسة الاجور والرواتب في الدولة على مبدأ تحرير الأسعار يتطلب تحرير الأجور.

- **مبدأ دور الدولة الذكية:** دور الدولة وملكيتها ليست الطريق الأمثل للعدالة الاجتماعية. والنظرة الصنمية للدولة ضارة، إن امتلكت الدولة وبذرت الأموال وهدرتها فهذا خسارة. كما أن النظرة المعادية لأي دور اقتصادي إجتماعي للدولة ضارة. وثمة حاجة لإعادة تعريف دور الدولة ورسمه:
  - دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي التنموي.
  - دور الدولة كمنظم.
  - دورها كحكم بين طبقات المجتمع وفئاته.
  - دورها كمستثمر مكمل ومبادر لإقامة الاستثمارات
  - دورها في إقامة البنية التحتية المادية والاجتماعية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي
  - دور الدولة الإداري والاقتصادي
  - مبدأ "القبض على العصفور".

4- **مبدأ الخطة:**

- إطار عام للتنمية تؤسس طرق سير الاقتصاد على سكة النمو
- عدم ترك النمو لمقادير السوق الحرة.
- تخطيط تأشيري يفسح في المجال لعمل السوق.
- تحديد استراتيجي
- برامج قطاعية
- مشروعات تستهدف قطاعات واعدة
- محفزات مالية

5- مبدأ أولوية تطوير قاعدة الإنتاج أفقياً وعمودياً:

- سياسة تنموية توسع قاعدة الإنتاج
- يجب ألا تؤدي علاقات الإنتاج إلى كبح القدرة على النمو
- رسم استراتيجية من ثلاث مراحل.
- ثلاث مجموعات من القطاعات تتبادل الأهمية والأولوية خلال ثلاث مراحل سباعية:

a. مج1 القطاعات الاقتصادية التقليدية القائمة في سورية (زراعة وصناعة تحويلية بناء وتشييد ونقل الخ.

b. مج2 القطاعات متوسطة التطور التكنولوجي وخدمات القيم المضافة المتوسطة، (صناعات كهروميكانيكية و خدمات برمجيات وتصاميم مثلاً)

c. مج3 القطاعات عالية التطور التكنولوجي وخدمات القيم المضافة العالية. (صناعات التقنية العالية ICT).

- تتبادل المجموعات أهميتها بحسب مراحل النمو الثلاث:

المرحلة	الأهمية الأولى	الأهمية الثانية	الأهمية الثالثة
المرحلة الأولى	مج 1	مج 2	مج 3
المرحلة الثانية	مج 2	مج 1	مج 3
المرحلة الثالثة	مج 2	مج 3	مج 1

6- مبدأ حزمة سياسات قطاعية: تجعل القطاعات الريعية في خدمة القطاعاتالإنتاجية.

- سياسة الخزينة العامة بجانبيها الإيراد والإنفاق
- سياسة ضريبية تصاعدية دون مبالغة موالية للنمو وإعادة توزيع الدخل.
- سياسة أجرية محفزة للإنتاجية
- سياسة تعليم تؤمن العلم للجميع
- سياسة عمل وسوق عمل وسياسة تدريب مستمر ترفع كفاءة قوةالعمل ملائمة لحاجات النمو
- سياسة صحية تؤمن الصحة للجميع
- سياسة ضمان اجتماعي شاملة
- سياسة دعم اقتصادي واجتماعي للمحتاجين فقط.
- سياسة إدارة محلية تعزز دور المجتمع المحلي
- سياسات قطاعية زراعية وصناعية تؤمن رفع إنتاجيتها
- وغيرها.
- ترسم بكشل محدد وتوجه لها برامج تنمية محددة بحسب أهميتها.

7- مبدأ الشركة مؤسسة اجتماعية:
- برنامج طوعي للشركات الخاصة
- قبول أصحاب الشركة مبدأ أن "الشركة الخاصة هي مؤسسة اجتماعية" يشترك في مصالحها وإن لم يكن ملكيتها العديد من الفئات الاجتماعية.
- إشراك العاملين بنسبة محددة غير كبيرة من ملكية الشركة مقابل دفع القيمة لربط مصالح الجميع بشكل وثيق.
- تمثيل العاملين في إدارة الشركة (التجربة الألمانية).
- شركة ملتزمة: بدفع الضرائب، بالاشتراك بالضمان الاجتماعي، بعدم دفع رشاوى، عدم مخالفة القانون.
- قبل الخضوع للمراجعة الاجتماعية لفحص مدى التزام الشركة بذلك، مكافأة الشركة على هذا الالتزام. "شركة ملتزمة" بالضرائب أو بعقود المشتريات من الدولة أو بتخليص البضاعة من الجمارك إضافة للإعلان عن ذلك للمجتمع.

8- مبدأ تنمية البرامج الاجتماعية للقطاع الخاص:
- تنمية مساهمات القطاع الخاص في:
  - برامج منح للتعليم يمولها القطاع الخاص
  - برامج منح للصحة،
  - برامج منح لدعم الثقافة،
  - برامج منح لدعم البيئة
  - وغيرها.

9- **مبدأ المجتمع الفاعل:** شرط أساس لقيام ونشاط هذاالنموذج وبدونه لن يكتب له النجاح:
- أفراد وجماعات مبادرين
- نقابات فاعلة.
- جمعيات نشيطة.
- أحزاب نشيطة فاعلة (صدور قانون للأحزاب كما وعد السيد الرئيس).
- صحافة نشيطة.
- دور أوسع للمجتمع المحلي وإدارته المحلية.
- دور أوسع للهيئات التمثيلية.
- دور فاعل للقضاء (شرط الإصلاح القضائي).
- بيروقراطية حكومية مخلصة للتنمية (شرط ا لإصلاح الإداري).

انتهى

"رؤيه"

الرؤية هي نوع من الحلم، ولكنه حلم النهار، حلم اليقظة العاقل. وفي سورية يحق لنا أن نحلم، فالحالمون هم صانعوا العالم ومغيروه نحو الأفضل، فنحن إما حالمون إبداعيون أو كسالى اتباعيون. ولكن علينا أن نكون حالمين حلم المجدين المجتهدين الذين ينهضوا للعمل في سبيل تحقيق أحلامهم لا تلوي عزائمهم الصعاب لا ترهبهم التحديات ولا يخيب أمالهم الفشل، وليس أحلام الكسالى القاعدون الذين "يشحذون النصر على عدوهم من عنده تعالى" على حد تعبير نزار قباني:

مارتن لوثر كنغ الزعيم الأسود في الولايات المتحدة قال في الستينات أنا لدي حلم "I Have a Dream" وعمل من أجل حلمه ودفع حياته ثمناً وقد حصد النتيجة من جاء بعده فها هو زنجي أسود ابن أحد المهاجرين المسلمين يتسنم رئاسة الولايات المتحدة. ومانديلا حلم وأمضى 27 عام

في السجن منفرداً ولم تهن عزيمته. وفي النهاية تحقق حلمه وأصبح رئيساً لجمهورية أفريقيا الجنوبية وقد انتهى فيها التمييز العنصري قانونياً. ومهاتير محمد رجل كان لديه حلم، وقد تمكن تحشيد الماليزيين خلفه، و أن ينقل ماليزيا خلال عقدين من الزمن من بلد متخلف إلى بلد ذي مستوى تطور متوسط. وهؤلاء الثلاثة كرستهم بلادهم كأبطال قوميين لن تنساهم الأجيال.
والايرلنديون حلموا فتحولت بلادهم من متسول حتى السبعينات إلى نمر الآن. والموريون حلموا وبدؤوا العمل بجد ذكي فنقلوا بلادهم من واحدة من أكثر بلدان العالم فقراً إلى بلاد تنافس على المستوى العالمي. كثيرون حلموا ونجحوا، بينما غيرهم يطيب له أن يكرر "ليس بالإمكان أفضل مما كان".
الرؤية هي إيجاز، والرؤية توجز، كيف يريد السوريون أن يروا سورية في نهاية فترة العمل لتحقيق أحلامهم "فترة الخطة"، والتي هي جزء من رؤية أوسع و استراتيجية أطول مدى.
الرؤية هي رؤية السوريين مجموع السوريين \ غالبيتهم, وليست رؤية لجهاز تقني حكومي صغير , فوظيفة هذا الجهاز هي الترجمة العملية لرؤية السوريين.
فكيف يريد السوريون لسورية أن تكون!

- يريد السوريون أولاً تنمية المشاركة في صناعة/صياغة الرؤية وقرارات تنفيذها, فالمشاركة الواسعة للسوريين هي شرط, وتكون المشاركة عبر المؤسسات التمثيلية وعبر المؤسسات العامة والمنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية وعبر مشاركة النقابات العمالية والمهنية وعبر الحوار المفتوح عبر وسائل الإعلام ليساهم كل فرد فيها , ويمكن تنظيم حلقات حوار تحت عنوان " كيف نريد لسوريا أن تكون ".
- نريد لسورية أن تعظم قدرتها على إنتاج الثروة
- نريد للمجتمع السوري أن يتحول إلى مجتمع العلم والمعرفة عبر تطوير التعليم بكافة مراحله، إذ نريد لسورية أن تملك تعليماً عصرياً أفضل ينسجم مع احتياجات السوق والمجتمع . ونريد لسورية أن تنمي قدر تها على البحث العلمي وتطوير كفاءات قوة عملها بالتعليم والتدريب وأن ترفع قدرتها الإنتاجية عبر الانتفاع الأمثل بكافة عناصر الإنتاج وعبر التنظيم الأفضل والإدارة الأكفأ. نريد أن نرى الخطط الخمسية والعشرية تسهم في تحقيق هذا الهدف.
- نريد لسورية أن تعظم استثماراتها، ذبن تحافظ على استثمارات السوريين داخل سورية وتجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وأن تكون الأولوية للاستثمار السوري يليه الاستثمار يليه الاستثمار غير السوري. ونريد أن يشارك جموع السوريين بالاستثمارات مهما كانت مبالغهم صغيرة كي تعود عوائد الاستثمار والمزايا الممنوحة له لشريحة واسعة من السوريين بدلاً من كمشه من كبار الأغنياء.

- نريد لسورية أن يكون لديها سياسة إنفاق حكومي توسعي يكمل احتياجات الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي , وأن يغذى هذا الإنفاق بإيرادات حقيقية من خلال الضرائب وخاصة عبر مكافحة التهرب الضريبي ومن إيرادات قطاعها الاقتصادي الذي يجب أن يحقق إيرادات جيدة تساعده على النمو الذاتي ويمول خزينة الدولة .
- نريد أن تستثمر سورية مواردها المتوفرة وأن تستغل فرصها المتاحة كأحسن ما يكون, وهذا يتطلب دراسة تشخيصية تحليلية لمعرفة الموارد والفرص وسبل الانتفاع الأمثل بها. فقد عرف عن سورية لعقود مديدة أنها بلاد تملك إمكانات جيدة ولكنها تدار بطريقة ضعيفة تترك الفرص تهرب. نريد أن نرى برامج ملموسة تترجم هذا الجزء من الرؤية.
- نريد للاقتصاد السوري أن يعزز تنوعه مبتعداً عن ظاهرة الإنتاج الأحادي وأن يركز على قطاعات اقتصادية فرعية متنوعة تنتشر في مختلف القطاعات بما يضمن قاعدة عريضة للاستقرار تساعده على امتصاص الصدمات التي تؤثر على بعض القطاعات في بعض السنوات. ونريد أن نرى برنامج/برامج ملموسة تترجم هذا الجزء من الرؤية.
- نريد لسورية أن تزيد اهتمامها بالزراعة بما ينمي الأدوار التي تلعبها الزراعة وبما يؤمن الأمن الغذائي كأحد أركان استقلال القرار الاقتصادي والسياسي.
- نريد لسورية أن تنمي قطاعات اقتصادية بقيم مضافة أعلى بما يساعد على تحقيق معدلات نمو أعلى وارتفاع في حصة الفرد من الدخل ودفع أجور أعلى وتحقيق قدرة أكبر على التراكم مما يعزز القدرة المستدامة على النمو . ونريد أن نرى هذا الهدف يترجم عبر دراسة تشخيصية تحليلية تحدد أولويات القطاعات العريضة وقطاعاتها الفرعية وأن تطور برامج ملموسة لتنمية هذه القطاعات .
- نريد لسورية أن ترفع إنتاجية قوة العمل وإنتاجية مجموع عناصر عملية الإنتاج عبر التقنية الأفضل وقوة العمل الأكثر تعليماً وتدريباً والتنظيم الأفضل والإدارة الأكفأ . نريد أن نرى برامج ملموسة تترجم هذا الجزء من الرؤية.
- نريد أن نخلق لقوة العمل السورية فرص عمل كافيه بأجور تضمن مستوى حياة لائق بما يتطلبه ذلك من توفير العناصر والشروط التي تحقق هذا الهدف من حيث اختيار القطاعات الاقتصادية المناسبة .
- نريد للمجتمع السوري وقد خلا من معدلات البطالة المرتفعة بما يخلقه هذا من آثار سلبية منوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- نريد لسورية أن تخفض معدلات نمو السكان فيها وأن يكون لديها برامج فاعله تحقق هذا الهدف الذي بدونه لن ننجح في تحقيق أيه تنمية اقتصادية واجتماعية, ونريد أن نرى برنامجاً شاملاً نشطاً يعمل على خفض معدلات السكان .

- بما أن المصالح الاقتصادية وتنظيم الحياة الاقتصادية وجوانب تعظيم إنتاج الثروة وجوانب توزيعها تلعب الدور اللأكبر وتمثل الجانب الأهم في جوانب الرؤية فنريد لسورية أن تمتلك نظاماً اقتصادياً يضمن توزيعاً ذاتياً أكثر عدالة للدخل السنوي , وهذا يتطلب أن يكون النظام الاقتصادي ذاته منظماً على هذا الأساس , وليس عبر سيطرة الدولة على الاقتصاد والقيام بإعادة توزيع الدخل . إن التنظيم الاقتصادي الذي يضمن عدالة أعلى للتوزيع يقوم على رافعتين :
  - o الأولى : توسيع قاعدة الملكية وتنمية الأشكال الجماعية للملكية الخاصة بما يوسع قاعدة توزيع الدخل .
  - o الثانية : سياسية أجرية عادلة .
- نريد لسورية أن تنمو فيها أعداد من يملكون وتتسع قاعدتهم وتتسع نسبة الدخل التي توزع على قاعدة عريضة من السكان وتتسع قاعدة الملكية بتوسيع دور القطاع الصغير الذي يجمع بين الملكية والعمل وتوسيع دور القطاع التعاوني الاستهلاكي والخدمي و الإنتاجي وتوسيع الشركات المساهمة غير الاحتكارية وتوسيع الشركات التعاونية وتنمية الشركات التي تملكها البلديات والنقابات العمالية والمهنية (قطاع خاص جماعي) كل هذا إلى جانب قطاع خاص رأسمالي نام بمشروع وطني .
- نريد لكافة المناطق السورية أن تنمو بشكل متوازن وأن يكون لدى سورية خططاً ملموسة لتحقيق ذلك للتغلب على التفاوت في نمو المناطق وخاصة المناطق الشرقية التي تنتج جزءاً كبيراً من الإنتاج والدخل بينما بقيت معدلات نموها الاقتصادي و الاجتماعي دون معدلات نمو المناطق الغربية .
- نريد لسورية أن تملك مثلث القوة الذي يتشكل من :
  - o دولة قوية وإدارة حكومية مرنة ذكية خاضعة للمحاسبة والمساءلة .
  - o قطاع أعمال عام وخاص, فردي وجماعي، قوي ونشط وفاعل وقادر على المنافسة.
  - o مجتمع نشط وفاعل قادر على الإسهام بقوة في دفع عمليه التنمية وقادر على الرقابة والتوجيه والمحاسبة .
- نريد لسورية أن تعيد رسم أدوار اللاعبين (دولة - قطاع أعمال - مجتمع) وأن تحدد إطار عام لنشاطها وتعاونها وعلاقاتها بما يعزز قدرة الدولة والمجتمع . نريد أن نرى مجلساً اقتصادياً اجتماعياً يكون منبراً للحوار بين الأطراف الثلاثة.
- نريد لسورية أن تملك قطاع أعمال حكومي نشط وقد تم إصلاحه يعمل بكفاءة وفق آليات السوق ويقوم على مبادئ المحاسبة الاقتصادية والاستقلال المالي والإداري وامتلاكه المرونة والديناميكية التي تؤهله للعمل في سوق تنافسيه بحيث يتحول القطاع العام الحالي من

عبء على الخزينة العامة إلى داعم لها . نريد أن نرى للدولة/ الحكومة وقد تخلصت من ترددها تجاه الإقدام على إصلاح القطاع العام.

- نريد لسورية أن يكون لديها قطاع أعمال خاص فردي وجماعي نشط ويفهم طبيعة العصر ويتطلع للأمام ويمتلك برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يسهم في التنمية الاجتماعية ببرامج مختلفة.
- نريد لسورية أن تملك إدارة متطورة لأن الإدارة أساس النجاح , إدارة حكوميه وإدارة قطاع خاص وإدارة مؤسسات مجتمعيه وحتى إدارة جيدة للأسرة و إدارة جيدة لحياة الفرد الشخصية . نريد أن نرى برنامج/برامج ملموسة تسهم في تحقيق هذا الهدف.
- نريد لسورية أن تمتلك إدارة حكومية عصرية فاعلة أعلى كفاءة، ومخلصة لمشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تدير موارد سورية المتاحة وفرصها الممكنة بكفاءة أعلى بما يخلق منافع أكثر وأوسع وأفضل؛ ذات بنيه تشريعية وتنظيمية حديثة تلبى متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات حياة جيدة, وأن تبني كادرات حكومية بعقليه جديدة أكثر عصرية وانفتاح، تقوم على مبدأ "الموظف الحكومي خادم مدني" وتكون مناصرة لعملية التنمية والاقتصادية والاجتماعية .نريد أن نرى برنام/برامج لتحقيق "
- نريد لسورية أن تنمي اللامركزية في تنظيمها الإداري العام وأن تمتلك الإدارة المحلية المنتخبة ديمقراطيًا بسلطات أوسع وأن تقوم بأدوار أكثر, وأن تعمل بشفافية أكثر وأن تكون أكثر خضوعًا للمحاسبة من قبل الهيئات التمثيلية المحلية إضافة للسلطات المركزية وأن نرى برنامجاُ ملموسًا لتحقيق ذلك في أرض الواقع.
- نريد لسورية أن تحقق فصل أوضح بين السلطات الثلاث، السلطة التمثيلية \ التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وأن يتم تخفيف تدريجي لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية. نريد أن نرى برنامجًا ملموسًا لتحقيق ذلك.نريد للسلطات التمثيلية في سورية أن تلعب دورًا أكبر وأوسع وأكثر فاعليه في محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية وأن تملك قدرة (صلاحية) أكبر وأوسع على اتخاذ قرارات بهذا الشأن ووضعها قيد التنفيذ.
- نريد لسورية أن تملك قضاءًا مستقلاً نزيهًا فاعلاً, قادر على وقف التدخلات وقادر على إيصال صاحب الحق إلى حقه وأن نرى برنامجًا واسعًا حقيقيًا فاعلاً للإصلاح القضائي .
- نريد للقانون أن يكون سيد الجميع فلا أحد فوق القانون أو يستغله على نحو غير شرعي. وأن يصبح احترام القانون هو مصدر فخر ومباهاة المواطن وليس العكس. وأن يكون النشاطات الاقتصادية يغطيها القانون وتخضع له ، ونرى النشاطات الطفيلية والاقتصاد

الريعي وقد تضاءلت ونرى النشاطات الاقتصادية غير المشروعة وقد اختفت ونرى القطاع غير المنظم وقد تحول إلى قطاع منظم. نريد أن نرى برنامجاً ملموساً للسير بهذا الاتجاه.

- بما أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن لسورية أن تحقق تقدماً ونصف مجتمعها شبه معطل كما هو الآن. لذلك نريد للمرأة السورية أن تمتلك دوراً أكبر وأوسع وأن يكون إسهامها في الحياة العامة العصرية أكبر وأن نراها أكثر في مواقع العمل وفي مواقع المسؤولية وأن نتقدم خطوات في طريق المساواة بين المرأة والرجل وأن نضيق الفوارق القائمة بينهما حالياً، فوضع المرأة في المجتمع هو عنوان تقدمة الاقتصادي والاجتماعي. نريد أن نرى برامج تحقق هذه الرؤية.
- نريد أن نعلي شأن العقل والعقلانية في مجتمعنا السوري وأن نعزز قيم العلمنة والتسامح واحترام حرية الاعتقاد وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
- نريد للمجتمع السوري أن يغز السير في طريق المجتمع المتضامن، ليس على أساس اتكالية الكسالي على المجدين، بل على أساس مساعدة الجميع لبعضهم كي يكونوا مجدين جميعاً وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- نريد لسورية أن تقيم علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية منفتحة مع البلدان العربية ومع بلدان الجوار وبلدان الإقليم الذي نعيش فيه ومع بقية بلدان العالم.
- نريد لسورية أن تستهدف بشكل خاص تنمية علاقاتها مع شقيقاتها في بلاد الشام (لبنان والأردن وفلسطين) والعراق.
- **نريد أن نرى برامج ملموسة تحقق ماذا نريد في ارض الواقع كي نلمس أن ثمة طريق لتحويل الأهداف إلى واقع. ونريد أن نرى آلية لتتبع التنفيذ و معايير لقياس ما تنفذ وأن يكون آلية للحساب، وللمكافأة والعقوبة بحسب التنفيذ، والمكافأة قبل العقوبة.**